

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: " اقتصاد تقدي وبنكي "

دور السياسة النقدية والمالية في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات
دراسة حالة الجزائر (1990-2019)

تحت إشراف الأستاذ :

أ.د: علاوي محمد الحسن

من إعداد الطالبتين :

بباحيني داليا. ✓

عليوي إيمان. ✓

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: عزاوي عمر.....أستاذ.د..... جامعة ورقلة رئيسا

الأستاذ الدكتور: علاوي محمد الحسن أستاذ.د..... جامعة ورقلة مشرفا ومقررا

الأستاذ: بوختالة سمير.....أستاذ محاضر..... جامعة ورقلة مناقشا

السنة الجامعية: 2020 - 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرافان

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى.

البداية رب العباد الذي يسر ووفق وأعان فله الحمد الذي وفقنا لثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل البروفيسور: **علاوي محمد الحسن**، على نصائحه وتوجيهاته القيمة. كل الشناء والامتنان له، جعله الله من داخلي الجنة من غير حساب ولا سابق عذاب.

كما لا يسعنا أيضا بالتقدم بالشكر إلى **أعضاء لجنة المناقشة**، وكل من قام بمساعدتنا سواء من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

إلى الذي أحمل اسمه بكل فخر، إلى من يرتعش قلبي لذكره، إلى من أودعني الله. إلى روح أبي الطاهرة.
إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى التي علمتني الصبر والتفاؤل والأمل، إلى من افتقدتها في مواجهة
الصعاب ولم تمهلي الدنيا لأرتوي من حنانها. إليك أي الغالية.

(رحمكما الله وجعلني وإياكما في الجنة)

إلى من وجودهم أكسبني قوة ومحبة لا حدود لها، إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إخوتي حفظهم الله
وأدامهم نورا لدري.

إلى توأم روحي ورفيقة دري وحببتي الغالية، إيمان.

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمني لحظاته.

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، إلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي.

.... إليكم أهدي ثمرة حمدي هذه.

داليا



الإهداء

إلى أمي التي جعلتني أعانق الفرح كل يوم، إليك أيتها الإنسنة الرائعة، التي لا حياة بدونها، إليك يا من تحملت عناءها وتحملت فوق طاقتها.

إلى أخي الوحيد والعزيز.

إلى مخزن الحب والدفء التي تلين الصخور لحنانها، جدتي.

إلى الاسم الآخر للحب أمي الثانية، حورية.

إلى خالتي وحبيرة قلبي، جمعة.

إلى أختي التي لم تنجها أمي، جيهان.

إلى صديقتي التي لا تخون وحببتي التي لا تهجر، غاليتي داليا.

معلمي وأساتذتي في جميع الأطوار.

..إليكم أهدي هذا العمل المتواضع.

إيمان



ملخص الدراسة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية في الجزائر لتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات من خلال الربط بين نتيجة ميزان المدفوعات ومجموعة من الأدوات النقدية والمالية ممثلة في: سعر الصرف، معدل الخصم، الكتلة النقدية (M2) ونتيجة الموازنة العامة وكذا النفقات العامة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR).

خلصت الدراسة إلى محدودية تأثير الأدوات النقدية الثلاث وكذا النفقات العامة بينما ظهر جليا تأثير نتيجة الموازنة العامة وما ينعكس في ظاهرة العجز المزدوج.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، رصيد ميزان المدفوعات، اقتصاد جزائري.

Résumé :

Cette étude visait à déterminer dans quelle mesure les outils de politique monétaire et financière sont utilisés en Algérie pour corriger les déséquilibres de la balance des paiements en liant le résultat de la balance des paiements et un ensemble d'outils monétaires et financiers représentés en : taux de change, taux d'escompte, masse monétaire. (M2) et le résultat budgétaire des frais généraux et des dépenses publiques à l'aide d'un modèle vectoriel autorégressif (VAR).

L'étude a conclu que l'impact des trois outils monétaires ainsi que les dépenses publiques est limité, alors que l'effet du résultat du budget général est évident et ce qui se traduit par le phénomène de double déficit.

Les mots clés : politique monétaire, politique financière, balance des paiements solde, économique Algérien .

فهرس الجداول

فهرس الجدول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	معدل الخصم خلال الفترة (1990 - 2016)	01
33	تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (2001 - 2016)	02
34	تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	03
35	تطور الإنفاق العمومي خلال الفترة (1990 - 2016)	04
36	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	05

فهرس الموضوعات

الفهرس:

3	شكر وعرفان
4	الإهداء
5	الإهداء
7	ملخص:
9	فهرس الجداول:
أ	مقدمة عامة

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

1	مقدمة الفصل
2	المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية و المالية.
2	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية و المالية.
2	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية.
2	الفرع الثاني: تعريف السياسة المالية.
3	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية و المالية و تأثيراتها.
3	الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية و تأثيراتها.
15	المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية و المالية ضمن السياسة الاقتصادية الكلية.
16	المبحث الثاني: ميزان المدفوعات.
16	المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات و مكوناته.
17	المطلب الثاني: الدلالة الاقتصادية لميزان المدفوعات.
17	المطلب الثالث: ميزان المدفوعات كمؤشر توازن خارجي
18	المطلب الرابع: العلاقة النظرية بين أدوات السياسة النقدية و ميزان المدفوعات.
22	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.
22	المطلب الأول: مرجعية الدراسة باللغة العربية.
26	المطلب الثاني: مرجعية الدراسة باللغة الأجنبية.
28	خاتمة الفصل:

الفصل الثاني: فعالية استخدام أدوات السياسة النقدية و المالية في تصحيح اختلال م.م. الجزائري

.....30.....	مقدمة الفصل
.....31.....	المبحث الأول: تطور السياسة النقدية والمالية وميزان المدفوعات الجزائري.
.....31.....	المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة النقدية والمالية في الجزائر.
.....31.....	أولاً: مرحلة التخطيط المركزي (ما بعد الاستقلال حتى نهاية الثمانينات).
.....31.....	ثانياً: مرحلة الإصلاحات (التسعينات):
.....32.....	ثالثاً: مرحلة البرامج التنموية (مرحلة ما بعد 2001 حتى الآن).
.....33.....	المطلب الثاني: التطور التاريخي لميزان المدفوعات.
.....33.....	الفترة (1990-1999):
.....33.....	الفترة (2000-2016) :
.....34.....	المبحث الثاني: تقييم تأثير أدوات السياسة النقدية على نتيجة ميزان المدفوعات.
.....34.....	المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة خلال 1990- 2016.
.....39.....	المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة.
.....40.....	المطلب الثالث: تحليل النتائج
.....42.....	خاتمة الفصل
.....44.....	خاتمة عامة:
.....46.....	قائمة المراجع والمصادر:
.....46.....	أولاً: المراجع باللغة العربية.
.....47.....	ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

مقدمة عامة

يعد تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي، فنتيجة للصدمات الاقتصادية التي يشهدها العالم برزت مشاكل تتمثل في الكساد، البطالة، التضخم، والعجز في التوازنات الكلية وغيرها، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال فترات زمنية متعاقبة، سنعمل على تشخيص هذه الأزمات وكيفية معالجتها، وقد احتلت السياسة النقدية مكانة هامة في تلك الأفكار من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي لذلك برزت أهميتها في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية.

الجزائر من الدول التي عرفت أوضاعا اقتصادية حادة تميزت بضعف النمو الاقتصادي وإخلال التوازنات الداخلية والخارجية والعجز عن سداد خدمات الديون ومعدلات التضخم العالية، وتبعاً لهذه تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آليات السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عموماً، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خصوصاً. من هنا جاءت إشكالية البحث والتي طرحت كالتالي:

• كيف تساهم أدوات السياسة المالية والنقدية في تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات؟ وما مدى فعالية تطبيقها في الاقتصاد الجزائري؟

أسئلة فرعية:

➤ ماهي طبيعة التحولات الحاصلة على مستوى تطبيق وزيادة فعالية أدوات السياسة المالية في ظل توجيهات صندوق النقد الدولي؟

➤ ماهي طبيعة اختلالات ميزان المدفوعات الجزائري؟ وما هي أهم العوامل (المتغيرات) المؤثرة على نتيجته؟

➤ ما مدى فعالية استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية في إعادة توازن ميزان المدفوعات الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

✓ لا يوجد اختلاف كبير في مدى تطبيق وتوجيه السياسة النقدية للدول النامية وفق توجيهات صندوق النقد الدولي مع الاستخدام الكلاسيكي لها.

✓ يعاني ميزان المدفوعات الجزائري من اختلالات هيكلية مزمنة تعود بالأساس إلى محدودية تنافسية الاقتصاد الجزائري وغياب تكامل قطاعي.

✓ يتم استخدام أدوات السياسة النقدية بشكل محدود (كلاسيكي) لإعادة توازن ميزان المدفوعات الجزائري.

أهمية الدراسة:

بالنظر إلى أن ميزان المدفوعات يعتبر من أهم مؤشرات التوازن الخارجي كونه يحدد الوضعية المالية للبلد مع العالم الخارجي وكذا يعكس حجم تدفقات النقد من وإلى البلد فإن توازنه يعبر عن تساوي التزامات وحقوق المقيمين على غير المقيمين، إلا أن وضعيته في نهاية كل سنة تختمل العجز والفائض، مما يحتم على الحكومات البحث على سبل وأدوات اقتصادية لمعالجة هذا الاختلال، لعل أهم هاته الأدوات هي الأدوات المالية والنقدية ضمن سياسة اقتصادية كلية شاملة.

أهداف الدراسة:

❖ كيفية استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية بشكل سليم لتصويب نتيجة ميزان المدفوعات.

❖ التمكن من استخدام أدوات التحليل الاقتصادي الكلي بشكل صائب من خلال ربطها بمؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

❖ العوامل المتحركة والمؤثرة في تحديد نتيجة ميزان المدفوعات الجزائري والطرق المستخدمة لتصحيحه من طرف السلطات النقدية الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية:

✓ التمكن من تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة الاقتصادية والكلية.

✓ متابعة وتقييم مدى نجاعة أو نجاح السلطات النقدية الجزائرية في استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لتجاوز اختلالات ميزان المدفوعات.

مميزات ذاتية:

✓ الرغبة في دراسة الموضوعات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية.

✓ الاطلاع على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وكذا استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية في الجزائر.

مرجعية الدراسة:

تدخل الدراسة ضمن أحد أهم موضوعات التحليل الاقتصادي الكلي كونها تبين لنا كيفية استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية وفق ما جاءت به النظرية الاقتصادية لتحقيق التوازن على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي ولعل أهم هاته المؤشرات المرتبطة بالتوازن الخارجي هو ميزان المدفوعات.

وللدراسة مرجعية أدبية ونظرية تثبتتها عديد الدراسات والأدبيات التي عالجت الموضوع باستخدام أدوات ومناهج قياس متعددة.

تقسيمات الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة وفق طريقة *IMRAD* إلى فصلين أحدهما نظري والثاني تطبيقي.

يعالج الفصل الأول الأدبيات النظرية المرتبطة بالدراسة من خلال التطرق لماهية واستخدامات أدوات السياسة النقدية والمالية وكذا طريقة إعداد ميزان مدفوعات والوصول إلى نتيجته، ليختم الفصل بمبحث الأدبيات التطبيقية من خلال التطرق لعديد الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع.

أما الفصل الثاني والذي يمثل الأدبيات التطبيقية للدراسة فهو يحدد موقع السياسة المالية في الجزائر ضمن السياسة الاقتصادية الكلية وكذا أهم العوامل المتحركة في تحديد نتيجة ميزان المدفوعات الجزائري والربط بينها من خلال تقييم مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في تجاوز وضعيات اختلال ميزان المدفوعات.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية
والمالية و علاقتها بميزان المدفوعات

مقدمة الفصل

لقد أدت الأزمات المتعاقبة الاختلالات الاقتصادية الكبيرة التي أصبحت تعرفها معظم اقتصاديات العالم اليوم سواء كانت متقدمة أو نامية إلى ضرورة مراجعة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أصبح تدخلها أمرا ضروريا من أجل الحد من هذه الأزمات خصوصا في ظل الصراعات التي أصبح العالم يعرفها اليوم في إطار العولمة الاقتصادية وتوسع ظاهرة تدويل الاقتصاديات الوطنية.

وتعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تستخدمها الدولة من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي، وتوجيهه وفق الأهداف المنشودة، وكذلك تصحيح الاختلالات الاقتصادية، حيث يستخدم البنك المركزي هذه السياسة من أجل تنفيذ وتحقيق السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

فالسياسة النقدية هي أحد مكونات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بغية تحقيق جملة من الأهداف، والتي تختلف من دولة لأخرى تبعا لحالتها الاقتصادية ولنظامها الاقتصادي والاجتماعي السائد، وظروفها واحتياجاتها. وعلى غرار السياسة النقدية تعتبر السياسة المالية أيضا إحدى أهم السياسات الاقتصادية، حيث تزايد دورها في النشاط الاقتصادي خصوصا بعد أزمة الكساد الكبير وظهور الفكر الكينزي، حيث أصبحت الحكومات تستخدم أدوات السياسة المالية من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو الأهداف المرجوة، تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية السائدة. ومن بين الأهداف التي تعمل السياسة النقدية والمالية على تحقيقها نجد معالجة اختلالات ميزان المدفوعات، أي توازن هذا الأخير باعتباره السجل التي تقيد فيه كل المعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي وكونه يحمل مؤشرات ودلالات اقتصادية تعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة اندماجه في الاقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا. ونظرا للأهمية الكبيرة لهذا الموضوع، فإنه كان محل اهتمام العديد من الفاعلين على المستوى الدولي، حيث نال اهتمام العديد من الاقتصاديين والسياسيين، وسوف نحاول في هذا الفصل عرض أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسيين من خلال تعريفها، وإبراز أدوارها من خلال المبحث الأول، في حين نستعرض في المبحث الثاني ميزان المدفوعات ومكوناته ودور كل من السياسة المالية والنقدية في المساهمة في استعادة توازنه، أما المبحث الثالث فتم من خلاله استعراض وتحليل بعض الدراسات السابقة التي تناولت دور السياسة المالية والنقدية في تعديل ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية والمالية.

ضمن هذا المبحث والمتعلق بمفهوم السياسة النقدية والمالية سيتم معالجة تعريف وأدوات السياسة النقدية وأبعاد استخداماتها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية والمالية.

تعتبر السياسة النقدية والمالية من أهم الأدوات التي تتدخل من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو الأغراض المرجوة، حيث تستخدم السلطات النقدية والمالية أدوات هاتين السياستين من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية، كما يتم استخدامها أيضا واستعادة التوازنات الكلية، وسوف نحاول في هذا المبحث استعراض بعض المفاهيم النظرية لهاتين السياستين.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية.

تعددت تعاريف السياسة النقدية فقد عرفها الاقتصادي (G.LBASH) على أنها "ما تقوم به السلطة النقدية من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب المجهودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"، كما عرفت السياسة النقدية بأنها "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة النقدية"¹.

الفرع الثاني: تعريف السياسة المالية.

وردت عدة تعريفات للسياسة المالية يمكن إبرازها فيما يلي:

السياسة المالية مشتقة من الكلمة الفرنسية (FISC) والتي تعني بيت المال أو الخزنة، وعلى ذلك فإن المصطلح كان مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية، لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين العام، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، ويرتبط بمجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي²، ويمكن تعريفها أيضا بأنها تلك الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تقوم بها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني، وذلك للمحافظة على استقراره العام وتميمته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف والمتغيرات المحيطة به³.

مما سبق نجد أن السياستين النقدية والمالية سياستان متكاملتان من خلال أهدافهما وكذا أدواتهما وإن كانت السياسة النقدية بأدواتها المتعددة تمثل رافدا مهما لتجسيد سياسة مالية معينة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية الشاملة.

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2005، ص 97 98.

² محمد حلمي الطواني، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديث، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 80.

³ محمد حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عان، 2007، ص 212.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية و المالية و تأثيراتها.

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية و تأثيراتها.

أولاً: أدوات السياسة النقدية.

إن السياسة النقدية تنصب بشكل رئيسي على إدارة النقود في الاقتصاد، وبالتحديد على التحكم في عرض النقود، حيث يستطيع البنك المركزي - وهو الجهة التنفيذية المسؤولة على السياسة النقدية- التحكم في عرض النقود باستعمال أدوات ووسائل معينة تساعد على ذلك، ويستعمل في ذلك نوعين من الأساليب، كمية وأخرى كيفية نوضحها كما يلي:

1 - الأدوات غير المباشرة (الأساليب الكمية)

يقصد بأدوات السياسة النقدية التدابير والإجراءات الموضوعية بغية تعظيم أهداف معينة، وهذا المفهوم ينطبق في عمومته على جميع الوحدات الاقتصادية، أما إذا تم تخصيصه لمفهوم السياسة الاقتصادية للدولة، فنقول أنها التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية في الدولة لتحقيق المصلحة العامة وذلك من خلال تعظيم أهداف محددة¹.
تتمثل هذه الأساليب في الاقتصاديات فيما يلي: سعر البنك، سعر السوق المفتوحة، سياسة احتياطات البنوك التجارية.

أ-سعر إعادة الخصم (سعر البنك) :

كان لسعر البنك دور بارز في السيطرة على حجم الائتمان، وحتى إعادته لتوازن ميزان المدفوعات عندما كان الإصدار يقوم على قاعدة الذهب و خاص قبل انهياره للمرة الأولى، حيث كان يعول عليه من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات، الذي يعود اختلاله آنذاك إلى قلة الصادرات (لارتفاع التكاليف النسبية) وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج قصد الاستفادة من فرص الاستثمار، ليقوم البنك المركزي برفع معدلات الفائدة فيرتفع بالضرورة سعر الخصم بالبنوك التجارية المقدمة للخصم، ومن ثم انكماش حجم العمليات وانخفاض مستوى الأجور، ومن ثم انخفاض التكاليف النسبية للمنتجات ليزيد الطلب عليها على الصعيد الخارجي، فترتفع الصادرات كما تعود رؤوس الأموال قصد الاستفادة من معدلات الفائدة المرتفعة، وهكذا يعود التوازن لميزان المدفوعات. وماتجدر الإشارة إليه هو أنه بعد التخلي عن نظام الذهب وانتشار النزعة التقييدية للتجارة الخارجية والرقابة على انتقال رؤوس الأموال، وتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، تلاشى الدور البارز لسعر البنك، لكن مع تزايد استخدامه لتمويله نفقات الحرب العالمية الأولى، ومع عودة نظام الذهب، كان لسعر البنك أهميته، لكن بشكل أقل مما كان عليه من ذي قبل، وبعد زوال نظام الذهب ثانية، لم يعد سعر إعادة الخصم الأداة الأولى في الرقابة غير المباشرة على حجم الائتمان².

يعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي، للتأثير في السيولة والائتمان. حيث استعملت منذ 1839 م، وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للتحكم في الائتمان بداية من 1847 م³.

ويمكن توضيح مفهوم الخصم وإعادة الخصم بالشكل التالي:

❖ **إعادة الخصم:** هو ذلك الثمن أو المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة (الحكومة) لدى محافظ البنوك التجارية وتحويلها إلى نقود قانونية في الحال، ويراعي البنك المركزي في تحديد هذا السعر أهداف السياسة النقدية المراد تحقيقها¹.

¹ حسين كامل فهد، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجلة رقم 63، 2006، ص 13.

² عقيل جاسم، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، ط 2، 1999، ص ص 234، 235.

³ صالح صالح، السياسة النقدية و المالية في ظل اقتصاد المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 45.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

❖ **الخصم:** هو الدفع العاجل لدين أجل، مقابل خصم جزء بسيط من المبلغ، أي دفع مبلغ على سبيل الائتمان، ويحل الخاصم محل الدائن القديم، ويصبح المدين أمام دائن جديد (خاصم)، وعند تقديمه للبنك المركزي (بتوفره على شروط ذلك)، نكون أمام إعادة الخصم وعليه سعر إعادة الخصم (كما يسمى سعر البنك)، هو سعر الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي من البنوك التجارية، لقاء إعادة خصمه لكمبيالات وأذونات الخزينة، أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونة بمثل هذه الأوراق و غيرها²، وهذا أن البنك بصفته بنك البنوك والقرض الأخير لها، تلجأ إليه هذه الأخيرة وكذا مؤسسات الإقراض والمؤسسات المالية المتخصصة، إلى إعادة خصم ما لديها من كمبيالات لتعزيز سيولتها وهذا من خلال استخدام ما يعرف بنافذة إعادة الخصم³.

ب- سياسة السوق المفتوحة:

تتجسد في تدخل البنك المركزي في السوق المالية لشراء أو بيع مختلف السندات المالية وخاصة السندات الحكومية⁴، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية. وأضيفت هذه الوسيلة لتجعل معدل إعادة الخصم أكثر فعالية سنة 1931 م في بنك إنجلترا، حيث استعملت كوسيلة دعمية في بادئ الأمر بجعل أسعار خصم البنوك المركزية أكثر فعالية، وبمرور الزمن أصبح تطبيق هذه العمليات الطريقة الرئيسية للسيطرة على الائتمان، وفي بعض الأحيان تستعمل كأداة مستقلة⁵.

ج- سياسة معدل الاحتياطي القانوني:

يمكن إعطاء بعض المفاهيم عن نسبة احتياطي القانوني كالآتي:

تعريف 1: نسبة الاحتياطي الإجباري، هي النسبة التي يحتفظ بها البنك التجاري، من كل وديعة على شكل سيولة، ويتم إيداعها لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني لا يأخذ عليه أي فائدة من البنك المركزي بالطبع. وهذه النسبة تمثل الحد الأدنى للاحتياطي الذي يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك المركزي.

تعريف 2: نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية، بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن لهذا الأخير أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم⁶.

تستخدم البنوك المركزية، أداة الاحتياطي الإلزامي بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من ناحية، وكذلك لحماية المصارف التجارية بوضع نسبة معينة من الودائع لدى البنك المركزي، يجعلها لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان مما يؤثر على السيولة لديها. ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة لعلاج المشاكل الاقتصادية، حيث في أوقات الكساد يرغب هذا الأخير في زيادة حجم الائتمان لأجل تشجيع الاستثمار، عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري مما يجعل الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية أكبر وبالتالي زيادة مقدرتها الإقراضية. أما إذا كانت الحالة الاقتصادية تعاني من ضغوط تضخمية، نتيجة للإفراط في خلق الائتمان، فهنا البنك المركزي يرفع نسبة الاحتياطي الإلزامي وبالتالي تخفض السيولة التي مجوزة البنوك التجارية، وتنخفض قدرتها على منح الائتمان. ما يجعل الاستثمار ومعدل التوظيف يقلان، ومنه الطلب ومن ثم تنخفض الأسعار⁷.

2- الأدوات المباشرة (الأساليب الكيفية) :

¹ محمود عدنان مكية، الفائدة موقعها بين التشريع والشرعية وتأثيرها في الحياة الاقتصادية دراسة مقارنة منشورات الحلبي، لبنان، 2002، ص 353.

² عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 92.

³ حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 147.

⁴ خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي - البنوك التجارية - البنوك الإسلامية - السياسة النقدية - الأسواق المالية - الأزمة المالية 2008، ص 32.

⁵ باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد. وجهة نظر النقديين دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 250.

⁶ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 104.

⁷ نفس المرجع السابق ص 105.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

ينصب تأثير الأدوات الكيفية للسياسة النقدية على توجيه استخدامات الائتمان، و ليس على حجمه الكلي، والذي تركز عليه الأساليب الكمية لهذه السياسة. ومن هنا كان محل الرقابة الكيفية الائتمان المصرفي ذاته وليس الاحتياطات النقدية التي تأسس عليها القروض، وتمثل الأدوات الكيفية في كل من سياسة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقروض والإقناع الأدي، وفي مايلي نوضح كل منها على حدى:

أ - سياسة تأطير القرض (تنظيم القروض الاستهلاكية):

تهدف هذه السياسة لتحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود، بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضا بتخصيص الائتمان. استخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنجلترا¹.

ب - السياسة الانتقائية للقرض:

تم منح القروض من طرف مؤسسات الإقراض، تبعا لمعياران وهما الربحية أو المردودية، ودرجة المخاطرة (ضمان ملاءة العملاء ومعرفة الضمانات المقدمة)، ولكن هذه الخيارات قد لا تتلاءم بالضرورة مع احتياجات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

ج - الإقناع الأدي:

وهي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون اللجوء إلى إصدار أو أوامر وتعليمات رسمية، وتتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع مدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه و ثقته في إجراءاته. وهو إجراء نقدي يطلب بموجبه البنك المركزي من المصارف بطريقة غير مباشرة تخفيض الائتمان بهدف تخفيض معدل التضخم وتحقيق التوازن والاستقرار النقدي.

هذه الإجراءات بطبيعتها أديية، ولا تحمل الطابع الإلزامي ويأمل المصرف المركزي من خلالها أن تنقيد المصارف التجارية بتخفيض الائتمان، الأمر الذي يحقق الأهداف المرجوة منها².

3 أدوات السياسة النقدية غير التقليدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية بأنها مجموعة من الوسائل والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها للتأثير في النشاط الاقتصادي ولتحقيق أهداف اقتصادية محددة خلال فترة زمنية معينة، فالسياسة النقدية غير التقليدية عي سياسة تستخدم في زمن الأزمات، تتمثل في قيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان لتعويض انقطاع الوساطة الخاصة، والميزة الأساسية في وساطة البنك المركزي هو سهولة الحصول على الأموال عن طريق إصدار سندات الحكومة بلا قيود ولا مجازفة وذلك لتوفير وسيلة لتحفيز الاقتصاد³.

ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، عن طريق إصدار فائضا من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل)، وطبقت هذه السياسة لأول مرة في اليابان وذلك بعد حالة الانكماش التي عرفها الاقتصاد الياباني سنة 1990، ومع أزمة 2008 أعلن البنك الفيدرالي الأمريكي تبنيه لسياسة التيسير الكمي كأداة لمعالجة الأزمة.

● التيسير النوعي:

¹ Monique Béziade, La Monnaie, Paris, Masson, 1979 p 278

² وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية دار المنهل اللبناني، لبنان، ص 259.

³ بوروشة كرم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، 2018-2019، ص 20.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

من الاقتصاديين من يصنف أداة التيسير النوعي على أنها أداة خاصة لأداة التيسير الكمي، ويقوم البنك المركزي بواسطة هذه الأداة بالتركيز على الأوراق المالية الموجودة في أصول ميزانيتها بدلا من التركيز على قاعدته النقدية، إذ يقوم بشراء سندات أو أسهم خاصة أو عمومية، الأمر الذي يؤدي تلقائيا إلى زيادة خصوم البنك المركزي من خلال إصدار السيولة، وتهدف عمليات الشراء هذه إلى رفع أسعار الأصول قصد خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل وتخفيف الاقتصاد، كما تهدف أيضا إلى تخفيض علاوة المخاطر ما من شأنه أن يحفز الاستثمارات. واختيار أداة التيسير الكمي أو التيسير النوعي من طرف البنك المركزي يتوقف حسب الهيكل التمويلي في كل اقتصاد، فالدول التي تعتمد على الوساطة المالية عن طريق البنوك التجارية تختار النوع الأول، بينما الاقتصاد الذي لا يعتمد على الوساطة المالية ويعتمد على السوق مباشرة في تمويل نشاط الأعوان الاقتصاديين يختار النوع الثاني.

● أسعار الفائدة المصرفية:

تتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة المصرفية في حالة الأزمات من أجل تسهيل حصول الأفراد على الائتمان، لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سوف يقلل من الطلب على القروض والعكس صحيح، وعليه فإن منحى الطلب على الائتمان يتخذ شكل منحى الطلب العادي حيث ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى جهة اليمين، وهو ما تنشده البنوك المركزية من خلال أسعار الفائدة المصرفية، كما تساهم أسعار الفائدة المصرفية في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى، ويدل معدل الفائدة الصفري على حالة مصيدة حسب التحليل الكينزي، حيث تكون السياسة النقدية غير فعالة، وهذا ما يجتم على البنوك المركزية أن تطبق أدوات السياسة النقدية غير التقليدية من أجل تحفيز الطلب الكلي وتنشيط الاقتصاد، وقد طبقت هذه المعدلات من طرف العديد من البنوك المركزية العالمية كالبنك المركزي الأوروبي والبنك البريطاني.

● حرب العملات:

عاد ظهور مصطلح حرب العملات بعد الأزمة المالية العالمية 2008 والتي كانت أبرز مفعليها فقدان الدولار دوره الأساسي كعملة الاحتياط العالمية وكملة التبادلات التجارية العالمية، وبروز دور الذهب كعملة احتياط في العالم ومخزون للفترات الصعبة، ففي النظرية الاقتصادية العملة القوية تميز الاقتصاد القوي، ولكن العملة القوية جدا تضعف الاقتصاد، ولهذا السبب يعمل عدد غير قليل من الدول على أضعاف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأخرى، لخلق أفضلية تنافسية على غيره من البلدان في الاقتصاد العالمي، وأطلق على هذه الظاهرة اسم حرب العملات، وهي حرب اقتصادية يقصد بها تلاعب بسعر صرف العملة واستخدامها كسلاح إجرائي سريع المفعول للضغط والحاق الضرر باقتصاديات دولة ما أو مجموعة دول وإجبارها على إعادة النظر بسياساتها وإجراءاتها المالية والاقتصادية بما يعود النفع على معالجة أزمة المهاجم الاقتصادية، وهذه الحرب لا يمكن تحريكها إلا من دول كبرى¹.

4- قنوات تأثير السياسة النقدية:

هي بمثابة روابط خاصة من خلالها تؤثر السياسة النقدية على الطلب الكلي، أما ميكانيكية تأثير السياسة النقدية فهي تعبر عن عمل قنوات السياسة النقدية في نقل أثرها إلى الناتج والأسعار وفي آجال زمنية طويلة و متغيرة²، ويمكن حصر قنوات التأثير في أربع قنوات أساسية وهي:

أ- قناة سعر الفائدة:

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 21 22.

²Frédéric Mishkin, Monnaie, Banque et Marchés Financiers, 7ème edition, Edition, Pearson Education Londres, 2004, P799.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

تعتمد هذه القناة التقليدية على تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الطلب النهائي من خلال الاستهلاك والإنفاق الاستثنائي من قبل الأعوان غير الماليين، فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض وبالتالي تراجع الإنفاق الاستثنائي، أو التوجه للاستثمار في السوق المالية في حالة اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي، كما يؤدي أيضا ارتفاع أسعار الفائدة إلى تراجع الاستهلاك نتيجة الميل للاستثمار في السوق المالي، هذه العوامل تؤدي آليا إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي تراجع معدلات التضخم¹، في حين يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تراجع تكلفة الاقتراض وبالتالي تشجيع الإنفاق الاستثنائي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار.

ب- قناة سعر الصرف:

تشتمل قناة سعر الصرف على أثر أسعار الفائدة الحقيقية، فالسياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، مما يجعل الودائع بالعملة المحلية أقل جاذبية مقارنة بالودائع بالعملة الأجنبية، ويترتب عن ذلك انخفاض مقدار الودائع بالعملة المحلية مقارنة بمقدار الودائع بالعملة الأجنبية، وهذا ما يتسبب في انخفاض في أسعار السلع المصدرة مقومة بالعملة الأجنبية مقابل ارتفاع السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات الوطنية وارتفاع قيمتها مقابل تراجع الواردات، وهذا ما يؤدي إلى حدوث زيادة في الناتج المحلي، لكن هذه القناة تتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني وقدرته على تلبية الطلب المتزايد الصادرات الوطنية، وكذلك جودة المنتجات الوطنية وقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية².

ج- قناة أسعار الأصول المالية:

وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنظار المدرسة النقدوية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد. حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: قناة توين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي)، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك³.

✓ **قناة توين للاستثمار:** هي قناة تشرح كيفية انتقال آثار السياسة النقدية من خلال تأثيرها على التغير في أسعار أسهم الشركات، فالفكرة الأساسية لنظرية توين للاستثمار هي أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية لأسهم الشركات إلى تكلفة إحلال رأس المال الحقيقي، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام⁴، في حين تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، وهذا ما يرفع من القيمة الحالية للعوائد المتوقعة للشركات وانخفاض جاذبية السندات مقارنة بالأسهم، ولهذا فإن الطلب على أسهم الشركات سوف يرتفع، الأمر الذي يرفع من أسعارها، وينتج عن هذا الارتفاع حدوث زيادة في القيمة السوقية لهذه الأسهم، مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة وزيادة الإنفاق الاستثنائي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي⁵.

✓ **قناة أثر الثروة على الاستهلاك:** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام⁶، في حين تؤدي السياسة النقدية

¹Brana Sophie, Cazals Michel, La Monnaie, Dunod, Paris, 2014, P 108.

²علي ذهب، آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي مجلة البحوث والدراسات، العدد 24، جامعة حمه لخضر، الواد، جوان 2017، ص 27.

³عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 78.

⁴فنس المرجع السابق ص 79.

⁵علي ذهب، مرجع سابق، ص 280.

⁶عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 79.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم، ويترتب عنه حدوث زيادة في قيمة الثروة المالية، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم حدوث ارتفاع في الناتج المحلي¹.

✓ **قناة الائتمان:** تعتبر قناة الائتمان أو قناة القرض المصرفي قناة حديثة لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، والتي تعمل على التأثير على الطلب الكلي من خلال القرض المصرفي (القناة الضيقة للإقراض)، وقناة ميزانية المؤسسات (القناة الموسعة للإقراض).

قناة القرض المصرفي:

تعتمد هذه على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي، ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطات والودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي (المشتريات من السلع الاستهلاكية المعمرة) وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار والناتج الإجمالي، وتحديث الآثار العكسية في حالة السياسة النقدية التقييدية.

قناة ميزانية المؤسسة:

هذه القناة تأخذ في الاعتبار الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين من جهة ومن المقترضين من جهة أخرى، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجي وليس القرض فحسب، لذلك فهي تعتمد على درجة الإحلال بين التمويل الخارجي والتمويل الداخلي، فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية والحقيقية، أي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجابيا على قدرتها على الاقتراض، فيزيد حجم إنفاقها الاستثماري وكذا إنفاقها الاستهلاكي، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي².

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية.

تمثل أدوات السياسة المالية في تلك الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الأهداف المرجوة، وتختلف هذه الأدوات من بلد لآخر، كما تختلف كذلك حسب درجة التطور الاقتصادي والحالة الاقتصادية السائدة، وتنقسم هذه الأدوات إلى ثلاث مجموعات تتمثل في النفقات العامة، الإيرادات العامة، والموازنة العامة.

أولا: النفقات العامة.

ويمكن تعريفها على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجات عامة³، أو بمعنى آخر هي مجموع المصروفات التي تنفقها الدولة بغية إشباع حاجات مواطنيها خلال فترة زمنية معينة⁴.

1- أركان النفقات العامة:

من خلال التعريف السابق يمكن استخراج الأركان الثلاث للنفقات العامة والمتمثلة في :

¹ علي ذهب، مرجع سابق، ص 280.

² بقيق ليلي إسمهان، بورقعة سنوسي، دورقناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة - حالة الجزائر مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، جانفي 2016، ص 5.

³ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 36.

⁴ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر 2005 - 2006، ص ص 347، 351.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

النفقة مبلغ نقدي: يتخذ الإنفاق الحكومي في الوقت الحاضر الشكل النقدي، فالدولة تدفع نقودا مقابل حصولها على خدمات والسلع التي تحتاج إليها، بينما كانت في العصور القديمة تقوم بإجبار مواطنين على القيام ببعض الأعمال بدون أن تدفع لهم مقابل تلك الخدمات وهو ما يسمى بالسخرة¹.

صدور النفقة عن شخص معنوي: لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العامة إلا إذا صدرت من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، والولايات المتحدة في الدول الاتحادية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن والقرى في الدول الموحدة، وعلى هذا الأساس فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة طبيعية أو معنوية لا تعتبر نفقة عامة حتى لو كانت تستهدف تحقيق منفعة عامة²، مثل التبرعات التي تقوم بها الجمعيات الخيرية أو بعض المؤسسات الخاصة. تحقيق منفعة عامة: يجب أن يتم إصدار النفقة بغرض تحقيق منفعة عامة، أي إشباع حاجات عامة مثل الأمن، الدفاع، القضاء، التعليم..... إلخ ويختلف مفهوم المنفعة العامة كفكرة حديثة من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، ويرجع هذا الشرط إلى الغرض من وضع الأموال العامة تحت تصرف السلطات العامة هو إشباع الحاجات العامة زمن ثم يجب ألا تستخدم النفقات العامة إلا لتحقيق منفعة عامة مع مراعاة توزيع الأعباء المالية بالتساوي على كل الأفراد³.

2- تقسيم النفقات العامة:

تقسم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات تبعاً لطبيعة النفقة وهدفها و أثرها على الحياة الاقتصادية، إلا أن علماء المالية استقروا على ثلاث تقسيمات وفقاً للمعايير معينة وهي:

➤ حسب معيار التأثير على الدخل: نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

➤ حسب التكرار والدورية: نفقات عادية ونفقات غير عادية.

➤ حسب وظيفة الدولة: نفقة اقتصادية، اجتماعية..... إلخ.

أ- تقسيم النفقات حسب أثرها على الدخل: تقسم النفقات العامة حسب طبيعتها الاقتصادية أو من حيث تأثيرها على الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية.

● **النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقات التي تصرف مقابل حصول الدولة على خدمات أو سلع أو رؤوس أموال إنتاجية، كنفقات الرواتب و أثمان اللوازم والمواد التي تحتاج إليها الأجهزة الحكومية لأغراض تشغيلها، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية حيث تحصل الدولة عند إنفاقها على مقابل يتمثل في خدمة أو سلعة، مما يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني⁴.

● **النفقات التحويلية:** هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه⁵، وتتمثل النفقات التحويلية في الإعانات الاقتصادية التي تقدم لبعض المنتجات أو المؤسسات، نفقات المساعدة والتضامن، المساهمة في تمويل بعض أنظمة الحماية الاجتماعية، وهذا النوع من النفقات يهدف إلى ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخل على الفئات الاجتماعية، فالنفقات التحويلية لا يترتب عليها حصول

¹ محمد شاطر عصفور، أصول الموازنة العامة دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 278.

² محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة الطبعة الثانية، الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 68.

³ خديجة الأعرس، اقتصاديات المالية العامة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016، ص 72.

⁴ محمد شاطر عصفور، مرجع سابق، ص 283.

⁵ رفعت المحجوب، المالية العامة. مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 92.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

الدولة على مقابل من سلع وخدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل¹.

ب- **تقسيم النفقات حسب التكرار والدورية:** تقسم النفقات العامة حسب معيار التكرار والدورية إلى نفقات عادية وأخرى استثنائية (غير عادية).

- **النفقات العادية:** هي تلك النفقات العامة التي تتم بانتظام وبصفة دورية كل سنة أو على فترات منتظمة بصرف النظر عن اختلاف قيمتها أو حجمها من ميزانية لأخرى²، وعلى خلاف أجور ومرتبات الموظفين وتكاليف سير المرافق العامة.
- **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية كل سنة، كنفقات الحروب و نفقات مكافحة الأوبئة الطارئة، و نفقات إغاثة منكوبي الكوارث الطبيعية³.

ج - التقسيم العلمي أو الوظيفي للنفقات العامة:

حسب هذا المعيار تصنف النفقات العامة حسب هدفها أو حسب الوظائف التي تؤديها الدولة، ويمكن تقسيم النفقات العامة إلى ثلاثة أقسام حسب هذا المعيار وهي⁴:

- **النفقات الإدارية:** ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة الضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم هذه النفقات نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية، وهي نفقات الحاجة العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم.
- **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدول والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير أسباب إمكانيات التعليم والصحة لهم أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة (إعانات الفئات المحرومة محدودة الدخل، منح البطالين،..... إلخ).
- وتشتمل هذه النفقات على مبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل والسكن، وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية فهي مرآة عاكسة لتقدم المجتمع، في كل البلدان المتقدمة والنامية على السواء، وتخصص الدول عادة الجزء الأكبر من النفقات العامة في الدول المتقدمة على هذا القطاع من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى.
- **النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني و تراكم رؤوس الأموال ويكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى قيام الدولة لنفسها بعملية إنشاء رؤوس الأموال نظرا لكونها تحتاج نفقات كبيرة من جهة، ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى، فالقطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها، مثل إنشاء طرقات، الجسور، السدود.... إلخ.

ثانيا: الإيرادات العامة:

¹ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 85.

² خديجة الأعرس، مرجع سابق، ص 82.

³ زغود علي، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 22.

⁴ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 82 83.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

حتى تستطيع الدولة القيام بمهامها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقيام بنفقاتها العامة فهي بحاجة إلى مداخيل مالية، هذه الأموال والمداخيل يصطلح عليها بالإيرادات العامة.

2 - مفهوم الإيرادات العامة:

يقصد بالإيرادات العامة، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

3 - مصادر الإيرادات العامة:

تحصل الدولة على إيراداتها من مصادر مختلفة، فهناك إيرادات تعود إلى دخل ممتلكاتها، وأخرى تحصل عليها نتيجة سيادتها، كما يمكن لها أيضا اللجوء إلى الاقتراض على غرار باقي المتعاملين الاقتصاديين¹، ويمكن إجمال هذه الإيرادات في المصادر التالية:

أ أملاك الدولة: وهي مجموع الأموال المختلفة التي تمتلكها الدولة سواء ملكية عامة (الدومين العام) أو ملكية خاصة (الدومين الخاص)

- **الدومين العام:** ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى، والتي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام، مثل الموائى والمطارات والطرق والشوارع والحدائق العامة، وعادة ينتفع الأفراد بهذه الأموال دون مقابل، إلا أن الدولة أحيانا ويقصد تنظيم استعمال الأفراد لهذه الممتلكات، أو تغطية جزء من نفقات إنشائها قد تفرض بعض الرسوم عند الانتفاع بهذه المرافق، مثل الرسوم المقروضة على زيارة المتاحف والحدائق العامة أو على اجتياز بعض الطرق، ومع ذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام².

- **الدومين الخاص:** يقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص وتحقق نفعاً خاصاً للفئة التي تستخدمها، ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص، وتشمل العقارات والمنقولات المختلفة غير العمومية، الحقوق والقيم المنقولة التي حققتها الدولة والجماعات المحلية في إطار القانون، الأملاك والحقوق الناجمة عن تجزئة الملكية التي تؤول إلى الدولة والولاية والبلدية وإلى مصالحها ومؤسساتها العمومية ذات الطابع الإداري، الأملاك التي أُلغى تخصيصها أو تصنيفها في الأملاك الوطنية العمومية التي تعود إليها³، ويكن تقسيم الدومين الخاص تبعاً لنوع الأموال التي يتكون منها إلى ثلاثة أنواع وهي⁴:

الدومين الزراعي: ويشمل هذا النوع من الدومين الأراضي الزراعية والغابات والمباني والمناجم والمحاجر، وقد كان الدومين الزراعي أهم أنواع الدومين الخاص، لهذا فإنه يشكل ما يعرف بالدومين التقليدي، لكن بدأ هذا النوع من الدومين يفقد أهميته منذ نهاية القرن الثامن عشر، وفي العصر الحديث أصبح يمثل نسبة ضئيلة من الإيرادات العامة لاتجاه الدولة إلى التخلي عن أراضيها وتمليكها للمواطنين، لأن مصلحة الأفراد تدفعهم للعناية بما يمتلكونه من الأراضي فتزداد خصوبتها مع الوقت ويزداد تبعاً لذلك الدخل القومي.

الدومين التجاري والصناعي: يتكون هذا الدومين من المشروعات الصناعية والتجارية التي تمتلكها الدولة، وقد ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولكن كان نطاقه محدوداً لسيادة المذهب الحر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في حدود ما يعرف بالدولة الحارسة، إذ اقتصر تملك الدولة على المشروعات التي تحتاج لاستثمارات ضخمة والتي لا يقدر عليها الأفراد، ومع بداية القرن العشرين فقد المبدأ الحر أهميته وازداد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تحت تأثير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم تعد الدولة حارسة فقط، بل أصبحت منتجة أيضاً، واتسع نطاق تملكها للمشروعات الصناعية والتجارية.

الدومين المالي: يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية، أي ما تملكه من الأسهم والسندات وحصص التأسيس، وتدر هذه الأوراق المالية أرباحاً وفوائد تدخل ضمن أملاك الدولة، ويعتبر هذا النوع أحدث أنواع الدومين الخاص، واتسع نطاق هذا

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة منشورات الحايي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 87.

² خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 126.

³ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 82، 83.

⁴ خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 127 وما بعدها.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

الدومين يهدف سيطرة الدولة على بعض بعض المشروعات ذات النفع العام، حتى تتمكن من توجيهها لتحقيق المصلحة العامة، وقد أدى هذا النوع من الدومين إلى نشأة شركات الاقتصاد المختلط التي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة، وازدادت أهميته في العصر الحديث مع انتشار شركات الأموال.

ب- الإيرادات السيادية:

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليه من الدولة جبريا من الأفراد نتيجة تمتعها بخاصة السيادة على غرار الضرائب والرسوم والإتاوات والغرامات إلخ.

✓ الرسوم.

يعتبر الرسم من بين أقدم مصادر الإيرادات حيث كانت له أهمية كبيرة في العصور الوسطى، ويمكن تعريف الرسم بأنه مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل¹. ومن خلال هذا التعريف يمكن لنا أن نستخلص الخصائص المميزة للرسم والتي تتمثل في:

الصفة النقدية للرسم: كانت الرسوم في القديم تدفع عينا، لكن ومن أجل مساندة التطورات والأوضاع الاقتصادية العامة التي تقوم على استخدام النقود في التعاملات والمبادلات، أصبح من غير المقبول قيام الفرد بدفع الرسوم في صورة عينية، أو الأشغال فترة معينة لصالح الإدارة².

الصفة الإجبارية للرسم: يفرض الرسم ويجبى جبرا، حيث تستقل السلطة العامة بفرض الرسوم دون اتفاق بينها وبين الأفراد، سواء أ كان الفرد مجبرا على تلقي خدمة معينة تؤديها له السلطة العامة، كما هو الحال في رسوم النظافة في بعض الدول، أو كان غير مجبرا على تلقي خدمة ما، وإذ طلبها يكون مجبرا على دفع الرسم بقيمته التي تحددها السلطة العامة كرسوم الإشهار والتوثيق³.

صفة المقابل للرسم: يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة، وقد تكون هذه الخدمة عملا تتولاه أحد المرافق العمومية لصالح الأشخاص، الفصل في المنازعات (الرسوم القضائية)، أو توثيق العقود وإعلانها (رسوم التوثيق والإعلان)، أو امتيازًا خاصا يمنح للشخص الحصول على رخصة السياقة أو جواز السفر أو براءة اختراع أو استعمال الفرد لبعض المرافق العامة استعمالا ينتج عنه في الكثير من الأحيان تيسير مباشرة مهنته، أو إشباع حاجاته كاستعمال الموائ والطائرات (رسوم الموائ) وبعض الطرق العامة البرية والنهرية (رسوم الطرق)⁴.

صفة تحقيق النفع العام: يدفع الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها الفرد من جانب إحدى الهيئات العامة، وتتميز هذه الخدمة بوجه عام بأن النفع الذي يعود من آدائها لا ينحصر على الفرد وإنما يتعدى ذلك لصالح المجتمع بأكمله، ويبدو هذا واضحا إذا لاحظنا أن الرسوم تدفع نظير خدمات تؤديها المرافق العامة وأن هذه الأخيرة إنما يقصد بها تحقيق النفع العام، فالرسوم التي تدفع لتسجيل الملكية العقارية تتيح للفرد الحفاظ على حقوقه، كما أنها تؤدي إلى استقرار الملكية في المجتمع والحد من المنازعات⁵.

✓ الضرائب.

تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة كما أنها أصبحت وسيلة في يد الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه من خلال رفع أو خفض المعدلات الضريبية.

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص 161.

² خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص 131.

³ زغود علي، مرجع سابق، ص 226.

⁴ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص 163 164.

⁵ زين العابدين، علم المالية العامة والتشريع المالي دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 135.

1 - تعريف الضريبة:

يمكن تعريف الضريبة بأنها اقتطاع مالي تفرضه الدولة على الأفراد وتجيئه بصورة جبرية ونهائية ومن مقابل ذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العامة.¹

2 - أركان الضريبة:

من خلال التعريف يمكننا استنتاج أركانها والمتمثلة في²:

✓ الضريبة اقتطاع تقدي.

✓ إجبارية الضريبة.

✓ انعدام المقابل.

✓ تحقيق المنفعة العامة.

ج - الإيرادات الإثباتية:

أمام تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية نتيجة تزايد مسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية أصبحت الإيرادات العادية غير كافية لتغطية النفقات العامة، وهو ما يبينه العجز الموازي التي تعرفه العديد من الموازنات العامة للدول، وهذا ما دفع بالحكومات إلى الاتجاه للاقتراض سواء من الداخل عن طريق سندات الخزينة أو غيرها من قنوات الاقتراض، أو الاقتراض الأجنبي. ويمكن تعريف القروض العامة بأنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع الفوائد مدة القرض وفقا لشروطه.³

4 - الموازنة العامة.

أ - تعريف الموازنة العامة: تعرف بأنها عملية توقع و إجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، غالبا ما تكون سنة، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية.⁴

ب - مبادئ الموازنة العامة:

من خلال تعريف الموازنة العامة يمكن استخراج مبادئها العامة التي تحكمها والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

➤ مبدأ السنوية: يعني هذا المبدأ أن تكون المدة التي توضع لها الموازنة العامة لسنة من الزمن، وبأن تكون موافقة السلطة التشريعية عليها سنويا، ويعود سبب تحديد هذه المدة لاعتبارات مالية وإدارية وسياسية.⁵

➤ مبدأ الشمول: يتطلب هذا المبدأ أن تصف الميزانية جميع الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة مهما قل شأنها في الموازنة ولا يجوز أن تقوم أي جهة حكومية بخصم نفقاتها من إيراداتها، أي أن النفقات والإيرادات تسجل بقيمتها الإيجابية وليست بالقيمة الصافية.⁶

¹ Barbé Vanessa, L'essentiel de l'Introduction au droit fiscal. 4^{ème} édition, Gualino, Paris, 2017, P16.

² خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص ص 136 137، (بصرف)

³ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 349.

⁴ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص 269.

⁵ محمد شاطر عصفور، مرجع سابق، ص 42.

⁶ FrancoisChouvel, Finances publiques, 22^{ème} Edition, Gualino, Paris, 2019, p 35.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

➤ **مبدأ الوحدة:** ويقصد به أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية، ومطابقتها للأهداف المحددة والإعتمادات الواردة في الموازنة كما وافقت عليها السلطة التشريعية¹.

➤ **مبدأ توازن الميزانية:** يقصد بها توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة ويتطابق هذا مع ما يتبعه الأفراد في الميزانيات الخاصة، بأن يتفق الفرد إلا بقدر دخله لتوازن إيراداته مع نفقاته².

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية و المالية ضمن السياسة الاقتصادية الكلية.

إن أهمية التنسيق والتلازم فيما بين السياستين المالية والنقدية تكمن في معالجة التضخم أو الكساد وتأثيرهما على كل من سعر الفائدة والدخل وإحداث التوازن الاقتصادي الكلي، وعليه تعتبر السياستان بمثابة الآليات التي يتم استخدامها في ضبط توازن السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذلك ينبغي التنسيق والملائمة بين وسائل وأدوات وأهداف كل سياسة على حدى، بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف وأدوات هاتين السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة لوحدها³.

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة المالية والنقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تستخدم من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق استخدام مجموعة من الآليات والأدوات والتي تختلف حسب الحالة والأوضاع الاقتصادية من بلد لآخر، لذلك يجب مراعاة التنسيق بينها عند تسطير السياسة العامة للدولة تفاديا للتضارب الذي بل يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص 398 399.

² زغدود علي، مرجع سابق، ص 97.

³ بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 109.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته.

أدى التبادل الدولي للسلع والخدمات إلى ضرورة التنظيم المحاسبي لمختلف التدفقات السلعية والخدمية والمالية بين الدولة والعالم الخارجي، هذا التنظيم يتم عبر وثيقة محاسبية يصرح عليها اسم ميزان المدفوعات وهذه الوثيقة غاية في الأهمية الاقتصادية، حيث تعتبر مرآة عاكسة لقوة الاقتصاد الوطني.

1 تعريف ميزان المدفوعات:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بميزان المدفوعات سواء الصادرة عن الهيئات الدولية أو تلك الصادرة عن المفكرين الاقتصاديين، ف صندوق النقد الدولي مثلاً يعرفه على أنه بيان إحصائي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة¹، ويعرف أيضاً بأنه سجل مالي لجميع المعاملات السلعية، الخدمية والمالية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال مدة زمنية عادة ماتكون سنة²، ويمكن تعريفه كذلك بأنه وثيقة إحصائية تبرز كافة التدفقات التجارية والمالية بين اقتصاد ما وبقية العالم خلال فترة زمنية محددة³.

4 - مكونات ميزان المدفوعات:

هناك عدة تقسيمات حيث كان يقسم غالباً إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ - الحساب الجاري: وهو ذلك الحساب التي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة بين المقيمين وغير المقيمين سواء كان ذلك بمقابل أو بغير مقابل، ويضم الحساب الجاري ثلاثة بنود رئيسية هي السلع والخدمات، الدخل، التحويلات الخارجية بدون مقابل، وتسجل بالقيم الإيجابية⁴.

ب حساب رأس المال: تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيراً في مراكز الدائمية والمديونية للدولة، لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس أموال التي تنتقل من بلد لآخر وهي تنقسم إلى نوعين، رؤوس أموال طويلة الأجل وهي التي تتجاوز السنة كلقروض الطويلة الأجل والاستثمارات المباشرة والأوراق المالية، ورؤوس الأموال قصيرة الأجل والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعمولات الأجنبية والأوراق المالية قصيرة الأجل والقروض قصيرة الأجل⁵.

ج - حساب التسويات الرسمية: ويختص هذا الحساب بصافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي و الأموال السائلة. ويتحدد رصيد ميزان المدفوعات الدولية بالرصيد النهائي للحساب الجاري وحساب رأس المال، فإذا كان هذا الرصيد موجبا فهذا يعني أن ميزان المدفوعات في حالة فائض، أما إذا كان هذا الرصيد سالبا فميزان المدفوعات في حالة عجز، ويتم تسوية الفائض أو العجز حسابياً بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطات الدولية المذكورة سابقاً⁶.

¹ صندوق النقد الدولي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستأثار الدولي، النسخة العربية، الطبعة السادسة، واشنطن، 2009، ص 09.

² A.P. Thirlwall, *Balance-of-Payments Theory and the United Kingdom Experience*, Second edition, The Macmillan press LTD, London, 1982, P 01.

³ Marc Raffinot, Baptiste Venet, *La Balance des paiements*, Edition la Découverte, Paris, 2003, p 03.

⁴ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، البازوردي، عمان، 2011، ص 72.

⁵ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص 162 163.

⁶ السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي الخضراوي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار فاروس العلمية للنشر، الإسكندرية، 2017، ص 256.

المطلب الثاني: الدلالة الاقتصادية لميزان المدفوعات.

كونه أحد الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، يعتبر توازن ميزان المدفوعات أمراً بالغ الأهمية لما له من تأثير على باقي المتغيرات الكلية، ونظراً لاستخدام طريقة القيد المزدوج في تسجيل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات فإنه، من البديهي أن يكون الميزان متعادلاً من الناحية المحاسبية، لكن التعادل المحاسبي لا يعكس الوضع الحقيقي أو الاقتصادي للميزان، فمن الناحية الاقتصادية غالباً ما يكون الميزان في حالة اختلاف.

وكما سبق وذكرنا فإن طريقة القيد المزدوج تتضمن التوازن المحاسبي بين رصيدي ميزان المدفوعات، حيث يتساوى الرصيد الدائن مع الرصيد المدين، لكن هذا التعادل لا يبرز حقيقة الواقع الاقتصادي، والذي يتسم عموماً بالاختلال نتيجة وجود فرق بين رصيد العمليات الدائنة والمدينة. وللإلمام بمفهوم التوازن الاقتصادي يجب التمييز بين نوعين من العمليات التي تدخل في ميزان المدفوعات بحسب الهدف من إجراءها، أما النوع الأول فيعرف بالعمليات المستقلة، وهي تلك التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات وتمثل في عمليات الحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد، وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط، ويعرف النوع الثاني بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية وتترتب عن العمليات الأولى، فهي لا تجري لذاتها وإنما تتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، وتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل، في شكل قروض، أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية. وعلى ذلك فإن التوازن أو الاختلال يقصد به التوازن أو الاختلال الاقتصادي، والذي يتركز على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها، فيعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة، أما الاختلال فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة¹.

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات كمؤشر توازن خارجي

يعكس ميزان المدفوعات وضعية البلد الاقتصادية والمالية تجاه العالم الخارجي ومركزه المالي، تشترك موازين مدفوعات الدول النامية في جملة خصائص لها علاقة بواقعها وأداءها الاقتصادي، وكانت هاته العوامل المشتركة سبباً في العجزات الهيكلية المتكررة، لعل أهمها:

1- تغير مستويات الأسعار المحلية والعالمية:

يتعلق ميزان المدفوعات بتغير الأسعار المحلية وكذا العالمية وتعتبر هاتين الأخيرتين أحد العوامل المسببة للاختلال في ميزان المدفوعات، فبما يتعلق بأثر الأسعار المحلية على ميزان المدفوعات فإنه يمكن القول أن حالات التضخم والانكماش التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، من شأنها أن تحدث آثاراً مناظرة على كل من الطلب العالمي على الصادرات الوطنية والطلب الوطني على الواردات الأجنبية ومضمون ذلك هو أنه في حالة ارتفاع الأسعار داخلياً فإن المنتجين الوطنيين تصحح أسعارها مرتفعة نسبياً من وجهة نظر المستهلك الأجنبي، الأمر الذي ينعكس في انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، وفي الوقت نفسه تصحح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني الأمر الذي ينعكس في زيادة الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية وبالتالي زيادة الواردات، وعلى العكس بالنسبة للموجات الانكماشية التي تؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار المحلية².

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 105.

² سمير عقيقي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم الكتاب الثاني، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص ص 91، 92. (بصرف)

2- تدهور معدلات التبادل التجاري الدولية للبلدان النامية:

يلاحظ أن معدلات التبادل التجاري الدولي لم تكن في صالح البلدان النامية، خاصة غير المصدرة للنفط منذ السبعينات وحتى الآن، وأن معدلات التبادل التجاري الدولي كانت أفضل في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية وفي البلدان النامية النفطية أفضل من المصدرة لغير الوقود، وكان متوسط خسارة البلدان النامية من معدلات التبادل التجاري لفترة الثمانينات والتسعينات حوالي (- 0,4)، وكان متوسط مكاسب البلدان المتقدمة في نفس الفترة حوالي (0,8) سنويا هذا فضلا عن التقلبات في الأسعار العالمية للنفط، حيث الارتفاع في هذه الأسعار يزيد من تكلفة استيراد النفط بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية، وانخفاض أسعار النفط يزيد من عجز ميزان مدفوعات البلدان النامية للبلدان النفطية التي تعتمد بصفة أساسية على الصادرات النفطية والتي تشكل أكثر من 90% من دخلها القومي.

3- اتساع فجوة الموارد المحلية:

نلاحظ أن البلدان النامية تعاني من فجوة كبيرة بين معدل الاستثمار القومي ومعدل الادخار وهذه الفجوة تتزايد لأسباب متعددة منها تزايد السكان بنسبة أكبر من تزايد الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الاستهلاك في الميل الحدي والمتوسط، والذي ينعكس على الادخار المحلي من حيث الانخفاض، مما يؤثر على نسبة المكون المحلي للاستثمار، ويزيد من الاعتماد على المكون الأجنبي الذي ينعكس على الاقتراض بالزيادة، مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات من العدد والآلات والسلع الوسيطة، وهذا من شأنه أن يزيد من العجز في ميزان المدفوعات، وقد يتزايد الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، وهذا قد يؤدي أيضا إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات بسبب التحويلات والأرباح والفوائد والعوائد.

4- هروب الأموال إلى الخارج:

لاشك في أن ظاهرة هروب الأموال من البلدان النامية إلى الخارج تؤثر بصورة مباشرة على ميزان المدفوعات، لأنها تجعل البلد الذي يهرب منه رأس المال في عوز دائم لرؤوس الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات، ولاستيراد السلع الضرورية، والوفاء بأعباء خدمة الدين، وقد تؤدي هذه الظاهرة إلى انخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك، مما يؤثر بدوره على الوضع في ميزان المدفوعات الأمر يؤدي إلى زيادة العجز فيه¹.

المطلب الرابع: العلاقة النظرية بين أدوات السياسة النقدية وميزان المدفوعات.

يعتبر استقرار ميزان المدفوعات أحد الأهداف النهائية للسياسة النقدية والمالية، حيث تستخدم السلطات النقدية والمالية المتغيرات النقدية والمالية للتأثير على النشاط الاقتصادي بغية ضمان التوازن الخارجي وباقي التوازنات النقدية، وقد تتم عملية التوازن بطريقة تلقائية عن طريق آليات السوق دونما تدخل للسلطات أو ما يعرف بالتسوية الآلية، أو عن طريق تدخل الدولة من أجل التأثير مباشرة على ميزان المدفوعات من خلال بعض المقاربات النقدية والمالية.

آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

يقصد بآليات إعادة التوازن لميزان المدفوعات تلك القوى التي تعيده إلى التوازن تلقائيا بالاعتماد على آليات وميكانيزمات السوق، منها آليتين وهما: الآلية الكلاسيكية (كمية النقود، الأسعار، معدلات الفائدة) والنظرية الكينزية (الدخل الوطني).

أولا: آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية.

تلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج، دون الحاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة. وتهتم هذه النظرية بتحليل توازن الميزان التجاري بالاعتماد على نظرية النفقات النسبية في

¹ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوردي، عمان، 2011، ص 79، 82.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

التجارة الخارجية، ونظرية كمية النقود، ويميز الاقتصاديون بين التوازن المحقق في ظل ثبات أسعار الصرف، حيث تقوم أسعار السلع والخدمات وكذلك حركات أسعار الفائدة بإعادة التوازن بينما تقوم أسعار الصرف بهذا الدور في ظل نظام حرية الصرف¹، وفيما يلي عرض مبسط لآلية التوازن وفق النظرية الكلاسيكية:

1- آلية التوازن في ظل أسعار الصرف الثابتة:

في ظل هذا النظام كانت آلية استعادة توازن ميزان المدفوعات قائمة على تباين كل من الأسعار الداخلية والخارجية، ومعدلات الفائدة بين الدولة والعالم الخارجي، وسنتعرف فيما يلي على آلية استعادة التوازن بواسطة هاتين الوسيلتين:

✓ آلية الأسعار:

إن معاناة أي دولة من عجز في ميزان مدفوعاتها إلى تناقص رصيدها من الذهب تدريجياً مقابل التزاماتها، مما يؤدي إلى أن عرض النقود في المجتمع سوف يقل، ويحدث انكماش في النشاط الاقتصادي وانخفاض في مستوى الدخل القومي، وانخفاض في الأسعار في الدولة مقارنة مع أسعار الدول الأخرى، مما يؤدي إلى طلب الأجانب على المنتجات الوطنية فترداد الصادرات، وبالتالي يتحسن الميزان التجاري ويستعيد ميزان المدفوعات توازنه.

أما في حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة، أي يزداد عرض النقود وارتفاع في الأسعار المحلية مقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات².

✓ آلية سعر الفائدة:

ترتبط أسعار الفائدة بحجم الكتلة النقدية، أي أن انخفاض حجم الكتلة النقدية ينجر عنه نقص في الرساميل، وبالتالي ارتفاع في أسعار الفائدة والعكس صحيح أي أن ارتفاع حجم الكتلة النقدية ينجر عنه فائض في الرساميل، ومنه انخفاض في أسعار الفائدة. بمعنى أن عجز ميزان المدفوعات في دولة ما يعني تدفق في الذهب والعملات الصعبة إلى الخارج، وبالتالي نقص في كمية النقود وارتفاع معدل الفائدة مما يؤدي للتسوية في ميزان المدفوعات.

وفي حالة الفائض الذي يدل على وجود كميات كبيرة من الذهب والعملات الصعبة في الداخل، أي وجود فائض في الكتلة النقدية أي حدوث انخفاض في معدل الفائدة على الرساميل مما يدفع بالميزان إلى الاتجاه نحو التسوية³.

2 - آلية التوازن في ظل حرية الصرف:

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين) واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية، حيث يكون لرصيد ميزان المدفوعات أثر مباشر على تقلبات سعر صرف العملة الوطنية، وهذه الأخيرة تترك آثاراً مباشرة على الأسعار، من شأنها إعادة التوازن للميزان من جديد.

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير، عان، 2006، ص 261 (بتصرف).

² السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عان، 2011، ص 141.

*الميل الحدي للاستيراد يعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، زيادة أو نقصاناً، ومقدار التغير في الدخل، بالزيادة أو بالنقصان، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي.

**مضاعف التجارة الخارجية هو نسبة التغير في الدخل القومي لإجمالي التغير الناتج، أو الأصلي، في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض، أو تسبب في حدوث عجز، في ميزان المدفوعات الدولة مع الدول الأخرى

³ محمد راتول، الاقتصاد الدولي- مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 87 (بتصرف).

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

فالبلد الذي يعاني من عجز في ميزان المدفوعات عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية، وبالتالي سيضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها، وعندها تصبح أسعار السلع والخدمات التابعة لذلك البلد منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب عليها، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض وارداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى الميزان، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما¹.

¹ جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 172، 173.

ثانيا: آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية

لقد قام هذا التحليل على افتراض ثبات الأسعار (بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف)، ويتضمن هذا الافتراض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وأن العرض من الموارد الإنتاجية مرن بالنسبة للأسعار الجارية، ونتيجة لهذا فإن تغيرات الدخل التي تؤخذ في الحسبان تكون هي التغيرات في الدخل الحقيقي.

ويطلق الفكر الكينزي في تحليله لتوازن ميزان المدفوعات من فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل، معتمدا في ذلك على الميل الحدي للاستيراد * ومضاعف التجارة الخارجية**، فمن خلال المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد.

في حالة حدوث فائض في ميزان مدفوعات بلد ما نتيجة التزايد في صادراته، سيرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية، فتواكفها زيادة في معدلات الأجور، ومن ثم الدخول الموزعة، وسيترتب عن زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات، فيتقلص حجم الصادرات وتزيد الواردات، مما يؤدي إلى عودة توازن الميزان¹.

أما في حالة العجز حيث تكون الواردات أكبر من الصادرات، ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات المحلية، معناه أيضا انخفاض مداخيل القطاعات المنتجة لهذه السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني لأنها جزء منه، وطبقا للميل الحدي للاستيراد حيث أن الواردات هي دالة في الدخل الوطني، لذلك فانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الواردات، وبالتالي تقليص العجز تدريجيا لحد الوصول إلى التعادل في الميزان وتحقيق التسوية².

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 143 (بتصرف).

² محمد راتول، مرجع سابق، ص 85 (بتصرف).

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

تعتبر الدراسات التطبيقية السابقة أحد الركائز الأساسية لأي بحث جديد، وذلك من خلال ما تقدمه للباحث من نتائج واقتراحات وأفاق مستقبلية للدراسة، فأى بحث في طريق الانجاز لابد أن يبنى على نتائج دراسات سابقة، كما يعتبر أيضا أحد الأفاق المستقبلية لدراسات تناولت نفس الموضوع.

لذلك سوف نحاول في هذا المبحث التطرق لبعض الدراسات السابقة في الموضوع من رسائل جامعية وبحوث علمية أكاديمية، والتي تناولت الموضوع من عدة نواحي سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي والدولي، باعتبار الأهمية الكبيرة للسياسة النقدية والمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك الأهمية الكبيرة لميزان المدفوعات باعتباره يمثل الوضع المالي الخارجي للدولة.

المطلب الأول: مرجعية الدراسة باللغة العربية.

سنحاول خلال هذا المطلب تحليل مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين السياسة النقدية والمالية والتوازن الخارجي باللغة العربية مبررين أهم النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي عرضتها، وأهم الانتقادات التي يمكن توجيهها لها.

1 - دراسة محمد عبد الله محمد صادق.

تحت عنوان "السياسات النقدية والمالية وأثرها على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة من (2000-2010)" بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد تطبيقي، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2014. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وتحليل أثر السياسة النقدية والمالية المتبعة في السودان خلال الفترة 2000-2010 على ميزان المدفوعات، وكذلك التعرف على أداء ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة عليه، والسياسات التي يمكن من خلالها معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، وانطلقت الدراسة من الأسئلة التالية:

- ماهو أثر السياسات النقدية والمالية على ميزان المدفوعات؟
 - هل الزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى الزيادة في عجز ميزان المدفوعات؟
 - هل توجد علاقة بين سعر الصرف والاختلال في ميزان المدفوعات؟
 - هل الزيادة في عرض النقود تؤثر على ميزان المدفوعات؟
 - هل توجد علاقة بين الدخل القومي وميزان المدفوعات؟
- وافترضت الدراسة أن السياسات المالية والنقدية تؤثر على ميزان المدفوعات، وافترضت كذلك وجود علاقة بين سعر الصرف والإنفاق الحكومي وأن عرض النقود له تأثير على ميزان المدفوعات.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري لتحليل العلاقة النظرية بين السياسة النقدية والمالية وميزان المدفوعات، وكذلك المنهج التحليلي لتحليل بعض مؤشرات الاقتصاد السوداني لاسيما السياسة النقدية والمالية وكذلك ميزان المدفوعات، إضافة إلى المنهج القياسي لتقدير أثر السياسات النقدية والمالية المتبعة على ميزان المدفوعات بطريقة المربعات الصغرى باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دول الجهاز المصرفي وزيادة كفاءته في تحفيز الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي، والتقليل من لجوء الحكومة للتمويل بالعجز والإصدار النقدي والتركيز على استخدام سياسة السوق المفتوحة تقاديا لارتفاع معدلات التضخم، إضافة إلى الاستمرار في السياسات المالية والنقدية المستخدمة خلال هذه الفترة من أجل المحافظة على الفائض في ميزان المدفوعات أو تقليل العجز فيه.

ركزت الدراسة على عرض النقود وأثره على ميزان المدفوعات حيث أن لجوء الحكومة للاستدانة من الجهاز المصرفي وتسهيل الاحتياطات الأجنبية لتغطية العجز الموازي أدى إلى انخفاض أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم وهذا مآل له أثر سلبي على

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات، إضافة إلى الإيرادات الضريبية ودورها في تسيير العجز الموازني واسترجاع التوازنات النقدية لاسيما التوازن الخارجي، حيث أنها لم تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وسعر الصرف بالصورة المطلوبة، لكن الباحث أغفل بعض السياسات المالية والنقدية التي بإمكانها استرجاع توازن ميزان المدفوعات، على غرار أسعار الفائدة ودورها في التأثير على الاستثمار والادخار وبالتالي زيادة الإنتاج والتأثير على ميزان المدفوعات، وكذلك سياسة الإقفاق العام ودورها في التوازن الخارجي عن طريق التأثير على الطلب الكلي، حيث تم إهمالها من طرف الباحث في بناء النموذج القياسي.

2-دراسة حاجي سمية

تحت عنوان دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990- 2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

سعت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير أدوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 1990 إلى سنة 2014، وذلك باستخدام الأدوات النقدية والمتمثلة في معدلات الفائدة، معدل إعادة الخصم، معدل الاحتياطي الإجباري، ومعدل استرجاع السيولة البنكية وكانت إشكالية الدراسة كالتالي: ما دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بصورة عامة وفي الجزائر بصورة خاصة؟

وافترضت الدراسة أن للسياسة النقدية المتبعة في الجزائر دورا فعالا في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، وأن هناك تفاوت في تأثير كل أداة، حيث أن سعر الفائدة ومعدل الخصم هما الأكثر تأثيرا من باقي الأدوات، ومن أجل الإلمام بجوانب الموضوع استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من أجل استعراض والإحاطة بالأدبيات النظرية لكل من ميزان المدفوعات والسياسة النقدية، وشرح مختلف المفاهيم الخاصة بها، وكذلك إبراز آليات عمل وتأثير أدوات السياسة النقدية في استعادة التوازن لميزان المدفوعات، إضافة إلى الاستعانة بأحد النماذج القياسية والمتمثل في الانحدار المتعدد باستخدام البرنامج الإحصائي *EViews*.

وأوصت الدراسة بأهمية تطبيق وتفعيل بعض أدوات السياسة النقدية المباشرة كالإقفاق الأدبي بغرض تخصيص جزء من الموارد المالية لمشاريع إنتاجية وتشجيع الاستثمار الداخلي خاصة في القطاعات المنتجة، وكذلك استقرار الحكومة في تشجيع الاستثمارات والشراكة الأجنبية وإعادة توجيهها في مجال التجارة والتوزيع على أنشطة إنتاجية، وضرورة المراجعة الشاملة للتشريعات التي تحكم الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي بغرض الرفع من الصادرات الجزائرية.

ركزت الدراسة على دور أدوات السياسة النقدية وبعض المتغيرات الاقتصادية على معالجة اختلال ميزان المدفوعات باستخدام نماذج انحدارية خطية، والتي تتميز بأنها تعطي علاقات خطية مباشرة بين متغيرات الدراسة وتهمل دور قيم المتغيرات في الفترات السابقة في التأثير على القيم الحالية، وكذلك تستوجب إجراء اختبارات السببية والتي من شأنها إثبات أو نفي علاقات السببية بين المتغيرات، كما أهمل النموذج سعر النفط الذي يعتبر المحدد الأساسي لميزان المدفوعات في الجزائر.

3- دراسة يحياوي عبد الحفيظ:

تحت عنوان: "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) دراسة حالة الجزائر (1970- 2009)", مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، غير منشورة المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011. حاولت هذه الدراسة دراسة تأثير السياسة المالية على التوازن الخارجي، وكذا دورها في تحقيق بعض الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية، باعتبارها إحدى السياسات التوازنية التي تلجأ إليها الدول، وقد سعت الدراسة للإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

"إلى أي مدى تساهم آليات تفعيل السياسة المالية في السيطرة على الاختلالات الخارجية وبالتالي تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري)؟"

وافترضت الدراسة تبين مختلف المدارس الاقتصادية في تصوراتها للسياسة المالية، ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، وافترضت كذلك أن التبعية إزاء التغيرات الخارجية (سعر الصرف وسعر النفط...) تشكل عائقا أمام تحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية في الجزائر.

وقد اعتمدت الدراسة على ثلاث مناهج، المنهج الوصفي والذي استعمل في بحث ووصف السياسة المالية إضافة إلى التوازن الاقتصادي، وكذلك منهج الاسترداد التاريخي في سرد والاستشهاد بالوقائع التاريخية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي والذي استخدم في دراسة وتحليل السياسة المالية المتبعة في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- للسياسة المالية أهمية بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية. فقد عرف تطورات جوهرية في تصورات الفكر الاقتصادي، حيث انتقلت من سياسة محايدة إلى سياسة متدخلة، تمارس دورا هاما وإيجابيا في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
- تطور دور الدولة وزيادة مجال تدخلها أدى إلى تطور مفهوم التوازن الاقتصادي، حيث أصبح الحديث عن التوازن النوعي بدلا عن التوازن الكمي.
- التوازن الموزاني لم يعد يقتصر على التوازن المحاسبي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، بل أصبح يرتبط بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، حيث وجب ألا يكون حياديا في الحياة الاقتصادية للبلد.
- تحقيق التوازن الاقتصادي سواء الداخلي أو الخارجي يتطلب تكامل السياسات الاقتصادية فيما بينها (المالية والنقدية وسياسة التجارة الخارجية).
- فشل المخططات التنموية خلال مرحلة التخطيط المركزي في تحقيق الأهداف المرجوة سواء التنموية أو التوازنية، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد الوطني عقب الأزمة النفطية لسنة 1986، نظرا لاعتماده بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، الأمر الذي استدعى السلطات الجزائرية اللجوء للمؤسسات النقدية والمالية الدولية لإخراج الاقتصاد الوطني من الوضعية الصعبة التي بات يتخبط فيها.
- بطء الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر وتدرجها، فالسياستين المالية والنقدية لم تعرفا الاستقرار، حيث لم تخلو قوانين المالية المتعاقبة منذ سنة 1970 من تعديلات تمس الأدوات المالية (سواء في شكل إلغاء أو تعديل أو استحداث.. الخ) بالإضافة إلى التعديلات التنظيمية للتجارة الخارجية.
- تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية مكن الجزائر من تشكيل فوائض مالية، مما سمح لها بالتوسع في الإنفاق العام، ونظرا لعدم مرونة الاقتصاد الوطني فقد أدى التوسع في الإنفاق العام إلى زيادة الواردات، وهذا ما يفسر العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري، والتي تبقى مرتبطة بأسعار النفط.
- النتائج الإيجابية التي سجلها الاقتصاد الجزائري ترجع أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية باعتباره يمثل حوالي 98 % من إجمالي الصادرات و 50 % من إجمالي الإيرادات المالية، وكذلك ملاءمة الظروف الاقتصادية والسياسية وكذا الأمنية التي عرفتها الجزائر.
- محدودية التشريعات والقوانين الموضوعة والمسنة المحفزة على تحقيق التوازن الاقتصادي سواء الداخلي أو الخارجي.

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

وقد أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للتقليل من تبعية الميزانية العامة و الميزان التجاري للآثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وكذلك اتخاذ سياسات اقتصادية حقيقية ذات طابع هيكلي قصد رفع الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات وتطوير الإنتاج كما ونوعا، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق العمومي، وإتباع سياسة نقدية أكثر فعالية. حاولت الدراسة تبيان تأثير السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر، لكنها اقتصرت على وصف ملامح الاقتصاد الجزائري وتطور متغيرات السياسة المالية والتوازن الخارجي، دون إبراز العلاقة أو الأثر بين المتغيرين والمتمثلين في السياسة المالية من جهة والتوازن الخارجي ممثلا بالميزان التجاري من جهة أخرى، كما أنه كان من الأحسن استخدام إحدى طرق الاقتصاد القياسي لبحث العلاقة بين المتغيرات من عددها وكذلك معرفة مدى قوة هذه العلاقة.

المطلب الثاني: مرجعية الدراسة باللغة الأجنبية.

1- *Etude de IMOUGHELE Lawrence et ISMAILA Mohammed.*

Monetary Policy and Balance of Payments Stability in Nigeria, International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance, Vol. 2, No. 1, Human Resource Management Academic Research Society, Pakistan, Januaruy 2015.

حاولت هذه الدراسة بحث تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2012، حيث قامت باستكشاف وتحليل آثار الصدمات العشوائية لكل من متغيرات السياسة النقدية والمتمثلة في سعر الصرف، معدل الفائدة، عرض النقود، التضخم، درجة الانفتاح الاقتصادي والائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

تمثلت الإشكالية الرئيسية للدراسة في دراسة تأثير الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص على ميزان المدفوعات النيجيري، وتحديد تأثيرات السياسة النقدية عليه على المدى القصير والطويل.

واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من أجل الإلمام بالأدبيات النظرية للموضوع، أما في الجانب التطبيقي فاستخدمت المنهج القياسي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM). وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- وجود تأثير إيجابي وكبير لسعر الصرف على ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال فترة الدراسة.
- وجود تأثير إيجابي لمعدل الفائدة على ميزان المدفوعات النيجيري، لكن هذا التأثير ليس كبيرا.
- وجود علاقة سلبية بين معدل التضخم وميزان المدفوعات في نيجيريا، ورغم أنها ليست قوية إلا أن ارتفاع معدلات التضخم من شأنه التأثير على توازن ميزان المدفوعات.
- إن العرض النقدي على نطاق واسع له تأثير مباشر وكبير على ميزان المدفوعات، لذلك يجب وضع سياسات نقدية كفيلة بضمان استقرار ميزان المدفوعات النيجيري.
- إن الائتمان المصرفي للقطاع الخاص له تأثير مباشر وكبير على ميزان المدفوعات النيجيري، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار توازن العرض والطلب على الائتمان عند تسطير السياسات النقدية.
- الانفتاح الاقتصادي له أثر إيجابي هام على ميزان المدفوعات في نيجيريا.
- فعالية السياسة النقدية في استرجاع التوازن لميزان المدفوعات، حيث يبين معدل تصحيح الخطأ أن 48% من الانحراف المعياري لميزان المدفوعات يتم تصحيحه عن طريق متغيرات السياسة النقدية.

وأوصت الدراسة الحكومة من خلال السلطة النقدية بضمان العرض النقدي الذي يتماشى مع أهداف الاقتصاد الكلي، ووضع سياسات مناسبة لاستهداف المعدلات المثلى للتضخم والتحكم في تقلبات الأسعار، والتقييم الحقيقي لسعر الصرف، وأوصت الدراسة أيضا الحكومة بضرورة تنويع الصادرات من خلال توفير الائتمان قصير، متوسط وطويل الأجل للاستثمارات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، كما أوصت السلطة النقدية بوضع وتنفيذ سياسات مشجعة لمناخ الاستثمار واتخاذ التدابير الوقائية في حق المؤسسات المالية غير الملتزمة بالسياسات النقدية المسطرة من طرف البنك المركزي.

حاولت هذه الدراسة بحث تأثير متغيرات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2012 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتوصلت إلى وجود تأثير هام للسياسة النقدية على ميزان المدفوعات، لكن ما يأخذ على الدراسة تجاهلها بعض الاختبارات الإحصائية على غرار اختبارات السببية وتحليل مكونات التباين، كما ركزت أيضا

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية و المالية و علاقتها بميزان المدفوعات

على الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وهذا الأخير لا يرتبط بالمعايير الاقتصادية خصوصا في الدول المتخلفة والتي تتميز بدرجة كبيرة من الفساد على غرار نيجيريا.

2-Etude de Hossein Ostadi, BahramTae.

The impact of monetary and fiscal policies on balance of payments in order to fulfill the objectives of the Fifth Development Plan, Journal of Scientific Research and Development, Volume 2, Special Issue 2, 2015, Available online at www.jsrad.org.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثير السياسات النقدية والمالية على ميزان المدفوعات الإيراني خلال الفترة الممتدة من سنة 1979 إلى 2012 باستخدام تقنية الانحدار الذاتي وطريقة تصحيح الخطأ باعتبار التوازن الخارجي أحد الأهداف الأساسية للسياسيين مع السياسة الاقتصادية بصفة عامة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري قصد وصف وتحليل الأسس النظرية، في حين استعانت في الجانب التطبيقي بالمنهج القياسي ممثلا في نموذج الانحدار الذاتي المتجه.

لخصت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- وجود تباين لتأثير كل من متغيرات التجارة الخارجية (رصيد الميزان التجاري في السنوات السابقة)، السيولة المالية (سياسة نقدية) والإفناق الحكومي (سياسة مالية) وكذلك الناتج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري.
- في المدى القصير، كانت متغيرات التجارة الخارجية هي أكثر العوامل تأثيرا على الميزان التجاري تلتها معدلات السيولة المالية ثم النفقات العامة.
- على المدى المتوسط كانت السيولة النقدية هي أكثر المتغيرات تأثيرا على الميزان التجاري، تلتها النفقات العامة ثم متغيرات التجارة الخارجية كأهم العوامل الفعالة على التوازن الخارجي، حيث كانت العلاقة عكسية بين الميزان التجاري وكل من النفقات العامة والسيولة المالية، وإيجابية بين الميزان وكل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي.
- أما على المدى الطويل فكان للناتج المحلي الإجمالي الأثر الأكبر على الميزان التجاري، في حين كانت هناك آثار سلبية للسياسات النقدية والمالية على الميزان التجاري.
- ترجع العلاقة العكسية بين الميزان التجاري والسياسات المالية والنقدية كون هذه الأخيرة تعمل على تحفيز الطلب الكلي سواء عن طريق زيادة الإفناق العمومي أو السياسة الجبائية أو معدلات السيولة، مما يؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد وبالتالي إحداث عجز في الميزان التجاري.

حاولت هذه الدراسة بحث أثر السياسة المالية والنقدية على ميزان المدفوعات الإيراني خلال الفترة الممتدة بين سنة 1979 وسنة 2012 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه، وذلك بالاعتماد على الإفناق العمومي كمتغير عن السياسة المالية، ومعدل السيولة كمتغير ممثلا للسياسة النقدية بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى التي بإمكانها التأثير على التوازن الخارجي كالناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، ومعدل التضخم، حيث أنها أهملت بعض المتغيرات النقدية مثل سعر الفائدة ودوره في تعبئة الإذخارات المحلية والاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، أما في بناء النموذج فلم تستعن الدراسة باختبارات السببية والتي من شأنها تبيان وجود العلاقة المباشرة بين المتغيرات من عددها، كما أن نتائج الدراسة جاءت عامة ومختصرة وعاكسة للوضع الإيراني، حيث كان آثار العقوبات الاقتصادية بادية للعيان من خلال غياب أثر سعر الصرف على التوازن الخارجي.

خاتمة الفصل:

تم التطرق خلال هذا الفصل إلى مفهوم السياسة النقدية والمالية وكذا أهم الأدوات المستخدمة في السياستين لتحقيق أهدافهما، والتي تندرج طبعاً ضمن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، كما تم معالجة المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات ومؤشرات توازنه ورصيده وكذا أهم السياسات والأدوات المؤثرة في نتيجته والمستخدمه لعلاج اختلالاته. وكغيره من الموضوعات ظهرت عديد الدراسات السابقة التي تطرقنا لبعضها ضمن هذا الفصل بلغات مختلفة والتي أثبتت جميعها العلاقة الوطيدة بين نتيجة ميزان المدفوعات وأدوات السياستين رغم تباين التأثير لكل أداة من دولة أخرى.

الفصل الثاني: فعالية استخدام أدوات
السياسة النقدية و المالية في تصحيح
اختلال م.م الجزائري

مقدمة الفصل

بعد التطرق لمفاهيم وأساسيات السياسة النقدية والمالية وأدواتها وكذا ماهية ميزان المدفوعات سنحاول خلال هذا الفصل تحليل تأثير هاته الأدوات على فترة الدراسة وكذا التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات الجزائري ومن ثم محاولة ربط هاته المتغيرات ضمن نموذج قياسي يربط بين نتيجة ميزان المدفوعات ومدى تأثيرها بسعر الصرف، معدل الخصم وكذا الكتلة النقدية كأهم أدوات للسياسة النقدية وكذا نتيجة الموازنة العامة وتطور النفقات العامة في الجزائر كجزء من السياسة المالية، لنقوم في الأخير بتحليل هاته البيانات ونتائج القياس وتحديد مدى تأثير كل أداة أو كل عنصر على حدى.

المبحث الأول: تطور السياسة النقدية و المالية و ميزان المدفوعات الجزائري.

شهد العالم تحولات اقتصادية عميقة و سريعة ، فاقصدا السوق و العولمة إلى جانب الانضمام الوشيك للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرضون على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات ، و ذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني و البحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية، و تأهيل الاقتصاد الوطني الشيء الذي يمكن من التخفيف من حدة الأزمات المتتالية التي شهدها و يشهدها الاقتصاد الوطني و تمكنه من تعظيم مكاسب الانضمام و تلبية عوائد التكامل الحقيقي و الشراكة المتوازنة بما يقضي الاندماج الفعال في الحركة الدولية الاقتصادية .

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة النقدية و المالية في الجزائر.

أولا: مرحلة التخطيط المركزي (ما بعد الاستقلال حتى نهاية الثمانينات).

منذ حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية، لقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات وخطط التنمية المسطرة، وما كان يميز الاقتصاد الجزائري في تلك السنوات ثلاث أمور رئيسية:

➤ الاعتماد على سياسة التخطيط المركزي.

➤ تجارة محتكرة من طرف الدولة.

➤ اعتماد كلي على عائدات المحروقات.

كما تميز كذلك ببنية تحتية ضعيفة ونظام مصرفي هش. وفي منتصف الثمانينات سجل الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع لأسعار النفط، وظهرت مساوئ التخطيط المركزي، حيث عانت من ركود اقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة وعجز في ميزان المدفوعات، ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع حجم البطالة، ارتفاع الديون ارتفاع معدل خدمتها، كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق زيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي، وكنيجة هذه الظروف اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية الضرورية، ولقد تعززت الجهود في تصحيح الاقتصاد الكلي منذ منتصف الثمانينات عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم وتحت إشراف صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق، فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، وبرنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية.

ثانيا: مرحلة الإصلاحات (التسعينات):

بدأت عملية الإصلاحات بفصل الخزينة العمومية عن البنك المركزي 1986 الذي كان يعمل تحت أمرها من أجل توفير السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد والمشاريع الاستثمارية دون قيود، وكان يهدف ذلك لإيلاء قدر من الاهتمام للسياسة النقدية و المالية والتحكم في ألياتها.

تم سنة 1991 عقد اتفاقية ستاند باي 02 بقيمة 400 مليون دولار، دون التطرق لسنوات الجمر التي كانت بدايتها من التسعينات وما أخلفته بالاقتصاد وكذا هيبة الجزائر كدولة، ومع بقاء مؤشرات الاختلال تم اللجوء لصندوق النقد الدولي 1994 ولقد تم التركيز على بعث وتيرة النمو والاهتمام بالصناعة والفلاحة وتشجيع الاستثمار في قطاع السكن، ولقد تم في إطار برنامج التصحيح الهيكلي المنتهج تحقيق بعض الخطوات منها:

✓ حل وتطهير المؤسسات العمومية والعمل ببرنامج الخصخصة.

الفصل الثاني: فعالية استخدام أدوات السياسة النقدية و المالية في تصحيح اختلال م.م الجزائري

- ✓ تشجيع الصادرات وتنويعها.
 - ✓ إنشاء بورصة القيم المنقولة كآلية لدعم مسار الخصخصة وتجميع الادخار، إلى جانب إصلاح النظام الجبائي واستحداث جملة من الضرائب (iva, ta, ip, vf, tap, ibs) وجعله مرنا ومشجع على الاستثمارات.
 - ✓ الاهتمام بالجهاز المصرفي كركيزة أساسية للاقتصاد، وسلامته تعني سلامة الاقتصاد، لذلك أولته الجزائر بالغ الاهتمام وكانت سنة 1990 منعرج حاسم لهذا القطاع بإصدار قانون النقد والقرض 90/10 الذي يعتبر الركيزة الأساسية تم بموجبه:
 - تكليف البنك المركزي مسؤولية الجهاز المصرفي على ضمان تحقيق السياسة النقدية واستقرار العملة.
 - اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وطنية كانت أو أجنبية.
 - تحديد العلاقة بين الخزينة العمومية والبنك المركزي.
 - رسم الآليات التي يجب أن يعمل بها الجهاز المصرفي.
- ثالثا: مرحلة البرامج التنموية (مرحلة ما بعد 2001 حتى الآن).

الجزائر من هذا المنطلق استجابت لمتطلبات العولمة ساعية في نفس الوقت أن تتوافق مع التحديات الجديدة، مع بلوغ سنة 2019 ستشكل الجزائر ثلاث برامج مسطرة تم اعتمادها منذ سنة 2001، نظرا للأهمية التي باتت تتمتع بها الجزائر كالثالث أكبر منتج للنفط الخام في إفريقيا، وسادس أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم وثاني ممول لأوروبا بعد روسيا بالطاقة، وكرايع أكبر قوة اقتصادية في إفريقيا والوطن العربي.

ظاهريا كانت تبدو هاته البرامج طموحة وتسعى للانتقال بالاقتصاد الجزائري إلى مراحل تنمية أكثر تطورا، وبحكم العلاقة الوثيقة بين السياسة الاقتصادية الكلية الوطنية ولواحقها من سياسة نقدية ومالية كان لزاما على السلطات الجزائرية أن تستخدم أدوات نقدية ومالية لمسايرة و تجسيد هاته البرامج على أرض الواقع.

إن توصيات صندوق النقد الدولي ضمن برنامج إعادة الجدولة 2001-1992، كانت تقوم على الحد من الإنفاق العام وتقليص كتلة النقد المتداولة، لكن مع مطلع الألفية وانتعاش أسعار النفط واتجاهها نحو الارتفاع تبنت السلطات الجزائرية سياسة نقدية توسعية ضمن توجه كينزي شامل يقوم على أساس تفعيل الطلب الكلي من خلال زيادة الأجور ورفع مستويات الدخل.

وعرفت أسعار الدينار الجزائري للفترة 2001-2019 مقابل العملات الدولية القابلة للتحويل، تراجعا تدريجيا مع مرور الزمن وصل إلى 01 يورو = 160 دج، كما كان احتياطات الصرف الجزائرية تحسنا كبيرا حيث قاربت في نهاية 2013، 200 مليار دولار نتيجة الارتفاع الهائل في أسعار النفط.

كما شهدت السياسة الضريبية عديد التشريعات الجديدة والتعديلات بغرض تحسين مناخ الأعمال وكذا تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات¹.

¹ محمد صفحي، (04-09-2019)، الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى يومنا هذا (الموسوعة الجزائرية للدراسات والسياسات الاستراتيجية). تم الاسترداد من (www.politics-dz.com) (11:30 2021-05-21)

المطلب الثاني: التطور التاريخي لميزان المدفوعات.

يمكن تقسيم تطور ميزان المدفوعات إلى مرحلتين:

الفترة (1999-1990):

شهدت فترة التسعينات التوجه نحو إصلاح الاقتصاد الجزائري وذلك باعتماد برامج إصلاح مدعومة من طرف المنظمات الدولية، ما أن هذه الفترة عرفت تقلبات مست العديد من القطاعات مما أثر على الوضع العام لميزان المدفوعات في الجزائر، حيث شهدت هذه المرحلة نوعين من الإصلاحات أحدهما الأجل القصير انطلق من 1994 إلى غاية 1995 وسميت بمرحلة التثبيت الاقتصادي، والأخرى سياسات التعديل الهيكلي التي امتدت لثلاث سنوات ومن سنة 1995 إلى سنة 1998، وقد وضعت الجزائر استراتيجيات تتمثل في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، ولتحقيق ذلك قامت بإجراء عدة إصلاحات خاصة منها ما تعلق بالقطاع الفلاحي، وهدف من تلك الإصلاحات تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي من معالجة الاختلالات الداخلية المتجسدة في ارتفاع معدلات التضخم، وكذلك معالجة الاختلالات الخارجية متمثلة في عجز الإصلاحات لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي من خلال معالجة الاختلالات الداخلية المتجسدة في ارتفاع معدلات التضخم، وكذلك معالجة الاختلالات الخارجية متمثلة في عجز ميزان المدفوعات. فقد عرف ميزان المدفوعات في سنة 1990 ليحقق 1,71-مليار دولار ثم ارتفع ليحقق فائض في سنة 1991 وصل إلى 0,26 مليار دولار ثم عرف العجز في سنوات 1994 و 1995 و 1998 و هذا راجع إلى إنخفاض اسعار البترول مما أثر سلبا في ميزان المدفوعات.

الفترة (2000-2016):

كما عرفت هذه الفترة الفائض والعجز في ميزان المدفوعات فقد عرف الفائض في السنوات 2000 إلى غاية 2008 نتيجة ارتفاع أسعار البترول مما ساهم في تحقيق الفوائض المعتبرة في الميزان التجاري حيث كان سنة 2000 حوالي 7,57 مليار دولار وسنة 2008 حوالي 36,99 مليار دولار وانخفض سنة 2009 حوالي 12 مرة عما كانت عليه سنة 2008 نتيجة الأزمة العالمية حيث حقق ميزان المدفوعات في سنة 2009 حوالي 3,86 مليار دولار وسنة 2010 بداية تلاشي الأزمة العالمية ارتفاع أسعار البترول حيث حقق 15,33 مليار دولار وفي سنة 2014 انخفاض أسعار البترول وحقق ميزان المدفوعات انخفاض محسوس وصل إلى 0,13 مليار دولار وعجز كبير في سنة 2015 و 2016 وصل على التوالي إلى 27,29 مليار دولار و 26,22-مليار دولار¹.

¹ كيماني شهيدة، دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر- (1990-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 109، 110.

الفصل الثاني: فعالية استخدام أدوات السياسة النقدية و المالية في تصحيح اختلال م.م الجزائري

المبحث الثاني: تقييم تأثير أدوات السياسة النقدية على نتيجة ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة خلال 1990-2016.

1 - تطور معدل الخصم:

الجدول رقم(01): معدل الخصم خلال الفترة (1990 - 2016)

معدل الخصم	تاريخ نهاية التطبيق	تاريخ بداية التطبيق
10,5%	إلى 1991/09/30	من 1990/05/22
11,5%	إلى 1994/04/09	من 1991/10/01
15%	إلى 1995/08/01	من 1994/04/10
14%	إلى 1996/08/27	من 1995/08/02
13%	إلى 1997/04/20	من 1996/08/28
12,5%	إلى 1997/06/28	من 1997/04/21
12%	إلى 1997/11/17	من 1997/06/29
11%	إلى 1998/02/08	من 1997/06/18
9,5%	إلى 1999/09/08	من 1998/02/09
8,5%	إلى 2000/01/26	من 1999/09/09
7,5%	إلى 2000/10/21	من 2000/01/27
6%	إلى 2002/01/19	من 2000/10/22
5,5%	إلى 2003/05/31	من 2002/01/20
4,5%	إلى 2014/03/06	من 2003/06/01
4%	إلى 2016/09/30	من 2014/03/07
3,5%	نهاية 2016	من 2016/09/30

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 15 سبتمبر 2011، ص19.

بالنظر إلى المرحلة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات فقد تراوح معدل الخصم بين 15% سنة 1994

إلى 6% سنة 2000.

يعود ذلك إلى الالتزام ببرنامج الإصلاح الهيكلي وعمليات إعادة الجدولة التي بدأت منذ منتصف التسعينات إلى غاية نهاية

القرن الماضي. وعرفت معدلات إعادة الخصم بالفترة 2001-2016 تقلبات بين 6% وهي أعلى قيمة سنة 2000 و 3,5% مع نهاية 2016.

الفصل الثاني: فعالية استخدام أدوات السياسة النقدية و المالية في تصحيح اختلال م.م الجزائري

3 - تطور سعر الصرف:

الجدول رقم (02): تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (2001 - 2016)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الدولار	77,3	79,68	77,37	72,06	73,36	72,64	69,36	64,56
نسبة التغير (%)	02,65	03,07	- 02,44	- 07,32	01,04	- 0,98	- 04,51	- 06,92
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر الدولار	72,64	74,4	72,85	77,55	79,38	80,56	100,46	109,46
نسبة التغير (%)	12,51	02,42	- 02,08	06,45	02,35	01,48	24,70	08,94

المصدر:

- *Bulletin statistiques trimestriel N°1, Septembre 2007, P 16.*
- *Bulletin statistiques trimestriel N°13, Mai 2011, P 20.*
- *Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2012, p 65.*
- *Bulletin statistiques trimestriel N°37, Mars 2017, P 20.*

نلاحظ أن أسعار الدينار مقابل الدولار للفترة 2001-2016 تراوحت بين 64,56 دينار / دولار سنة 2008 نتيجة أزمة الرهن

العقاري في الولايات الأمريكية والتراجع الحاد لأسعار صرف الدولار، ليشهد الدينار الجزائري منذ هذا التاريخ تراجعاً في قيمته مقابل الدولار أن وصل إلى 100 دينار / للدولار الواحد سنة 2015 وحوالي 110 دينار سنة 2016.

الجدول رقم (03): تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	النقد	قود ورقية	معدل نموها (%)	قود كتابية	معدل نموها (%)	أشباه النقود	معدل نموها (%)	الكتلة M2	تطور الكتلة M2 (%)
1990	134,942	12,75	135,141	03,84	72,923	25,34	343,005	11,31	
1991	157,2	16,49	167,793	24,16	90,276	23,79	415,27	21,06	
1992	184,851	17,58	184,86	10,17	146,183	61,92	515,905	24,32	
1993	211,311	14,31	235,594	27,44	180,522	23,49	627,427	21,61	
1994	222,986	05,52	252,847	07,32	247,68	37,20	723,514	15,34	
1995	249,767	12,01	269,339	06,52	280,455	13,23	799,562	10,51	
1996	290,884	16,46	298,217	10,72	325,958	16,22	915,058	14,44	
1997	337,621	16,06	333,953	11,98	409,948	25,76	1081,518	18,19	
1998	390,884	15,63	435,952	30,54	766,09	86,87	1592,461	47,24	
1999	439,995	12,69	465,187	06,70	884,167	15,41	1789,35	12,36	
2000	484,527	10,12	563,658	21,16	974,35	10,19	2022,534	13,03	
2001	577,15	19,11	661,36	17,33	1235,00	26,80	2473,51	,22	
2002	664,68	15,16	751,65	13,65	1485,19	20,30	2901,53	17,3	
2003	781,33	17,55	849,04	12,95	1724,04	16,10	3354,42	15,6	
2004	874,34	11,90	1286,23	51,49	1577,45	- 10,70	3738,03	11,43	
2005	920,96	08,90	1500,47	16,65	1736,16	10,40	4157,85	11,22	
2006	1081,35	17,41	2086,28	39,04	1766,10	1,00	4933,74	18,67	
2007	1284,49	18,78	2949,08	41,35	1761,03	6,70	5994,60	21,5	
2008	1539,97	19,89	3424,95	16,13	1991,04	13,30	8280,74	15,44	
2009	1829,34	18,92	3114,81	- 09,05	2228,89	11,90	7173,05	3,12	
2010	2098,62	14,72	3657,83	17,43	2524,28	13,30	8280,74	15,44	
2011	2571,48	22,52	4570,21	24,94	2787,48	10,40	9929,18	19,9	
2012	2952,3	14,81	4729,5	03,48	3331,5	19,60	11013,3	10,91	
2013	3204,0	08,52	5045,8	06,68	3691,7	10,70	11941,5	8,40	
2014	3658,1	14,19	5944,1	17,93	4083,7	10,70	11941,5	8,40	
2015	4108,1	12,27	5153,1	- 13,30	4443,3	8,80	13704,5	0,1	
2016	4497,2	09,47	4909,8	- 04,72	4409,3	- 0,8	13816,3	0,8	

Source : Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série, juin 2012.

-التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016.

يتضح من خلال الجدول التطور الكبير للكتلة النقدية خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 2473,51 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 13816,3 مليار دينار جزائري سنة 2016، أي تضاعفت بأكثر من خمس مرات، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 15,28%، ففي البداية تبنت الجزائر سياسة نقدية انكماشية في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي بغرض الحد من الإنفاق العام وكذا مراقبة معدلات التضخم، لكن نتيجة البرامج المتبنتات من طرف الحكومة الجزائرية في مطلع الألفية كان لزاما على السلطات الجزائرية التوجه إلى سياسة نقدية توسعية وهو ما يفسر تضاعف الكتلة النقدية لفترة الدراسة بحوالي خمس أضعاف.

الجدول رقم (04): تطور الإنفاق العمومي خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	اجمالي النفقات	
	نموها (%)	المبلغ
1990	9,63	136,50
1991	55,38	212,10
1992	98,01	420,13
1993	13,45	476,62
1994	18,82	566,32
1995	34,13	759,61
1996	- 4,61	724,60
1997	16,63	845,10
1998	3,66	876,00
1999	9,78	961,70
2000	22,50	1178,10
2001	12,13	1321
2002	17,37	1550,5
2003	9,01	1690,2
2004	11,93	1891,8
2005	8,47	2052
2006	19,54	2453
2007	26,72	3108,5
2008	34,82	4191
2009	1,32	4246,3
2010	5,20	4466,9
2011	31,04	5853,6
2012	19,87	7016,6
2013	- 14,14	6024,2
2014	15,87	6980,2
2015	9,69	7656,3
2016	- 3,56	7383,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962 - 2011)، ص 211.

-التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2013، 2015، 2016.

عرف رصيد الموازنة العامة خلال مراحل الدراسة ثلاثة مراحل أساسية، ففي فترة التسعينات شهدت الموازنة العامة عجوزات نتيجة تراجع حاد للإيرادات العامة وكذا تنامي خدمات الدين والحاجيات الأساسية، لكن بعد الالتزام ببرامج التصحيح الهيكلي شهد مؤشر

الفصل الثاني: فعالية استخدام أدوات السياسة النقدية و المالية في تصحيح اختلال م.م الجزائري

الموازنة العامة تحسبا مع مطلع الألفية إلى غاية 2010-2019 حيث عاود العجز الظهور بسبب التوسع الكبير في الإنفاق العام (برامج دعم النمو) ويزداد هذا العجز حدة خلال سنة 2014 وما بعدها نتيجة انهيار أسعار النفط وتراجع إيرادات الدولة.

8- تطور رصيد الموازنة العامة:

الجدول رقم (05): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الإيرادات العامة	152,50	248,90	311,86	313,95	447,18	611,73	825,16	926,67	774,55
النفقات العامة	136,50	212,10	420,13	476,63	566,33	759,62	724,61	845,10	876,00
رصيد الموازنة	16,00	36,80	-108,27	-162,68	-89,15	-147,89	100,55	81,57	-101,45
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات العامة	950,50	1578,16	1505,53	1603,2	1974,4	2229,7	3082,6	3639,8	3687,8
النفقات العامة	961,70	1178,10	1321	1550,5	1690,2	1891,8	2052	2453	3108,5
رصيد الموازنة	-11,20	400,06	184,53	52,7	284,2	337,9	1030,6	1186,8	579,3
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات العامة	5190,5	3676	4392,9	5790,1	6339,3	5957,5	5738,4	5103,1	5042,2
النفقات العامة	4191	4246,3	4466,9	5853,6	7016,6	6024,2	6995,7	7656,3	7383,6
رصيد الموازنة	999,5	-570,3	-74	-63,5	-677,3	-66,7	-1257,3	-2553,2	-2341,4

المصدر: - بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962 - 2011)، مرجع سابق، ص ص 213، 228.

-التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2005، 2008، 2012، 2014، 2016.

تراوح حجم الإنفاق العام خلال التسعينات ما بين 136,5 مليار دينار إلى غاية 1178 مليار دينار سنة 2000 حيث كان النمو بمعدلات إيجابية متباينة وخلال الألفية الجديدة وضمن برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو شهد الإنفاق العام توسعا هائلا في الجزائر حيث قفز من 1321 مليار دينار سنة 2001 إلى 7383 مليار دينار سنة 2016، أي أنه تضاعف ست مرات خلال خمسة عشر سنة.

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة

يعتبر القياس الاقتصادي أحد التقنيات التي يلجأ إليها الباحثون الاقتصاديون لدراسة العوامل التي تتحكم في الظواهر الاقتصادية، ومحاولة التنبؤ بسلوكياتها المستقبلية، فالقياس الاقتصادي هو تكامل النظرية الاقتصادية مع التقنيات الكمية بهدف تحليل الظواهر الاقتصادية ومحاولة نمذجة تطوراتها الزمنية من أجل القدرة على التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية قصد المساعدة في رسم سياسات اقتصادية سليمة.

وسوف نحاول في هذه الدراسة تطبيق أحد النماذج القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، والذي يعتبر من النماذج القياسية الديناميكية المناسبة لقياس وتحليل أثر السياسات الاقتصادية الكلية على المتغيرات الكلية من أجل اختبار أثر السياسة النقدية والمالية المتبعة من طرف السلطات النقدية والمالية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EViews 10).

1- تحديد النموذج والمتغيرات:

تعد مرحلة صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج حيث يتم خلالها تحديد المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تتأثر على المتغيرات التابعة، واستنادا إلى المقاربات النظرية والدراسات السابقة تم الوصول إلى النموذج التالي:

$$B = f(Er, Dr, M2, G, SB).$$

حيث:

B: يمثل رصيد ميزان المدفوعات مقوما بالدولار الأمريكي.

Er: السعر الرسمي لصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري.

Dr: معدل إعادة الخصم المطبق من طرف بنك الجزائر على البنوك التجارية.

M2: الكتلة النقدية المتداولة بالمفهوم M2 بالدينار الجزائري.

G: إجمالي النفقات العامة بالدينار الجزائري.

SB: رصيد الموازنة العامة بالدينار الجزائري.

وقد تم الاعتماد على بيلفات سنوية لمتغيرات الدراسة مأخوذة من بنك الجزائر، وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات.

2- اختبارات الاستقرار:

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى في تحليل البيانات وبناء النماذج القياسية، وذلك تفاديا لظهور مشكلة الانحدار الزائف، ولاختبار الاستقرارية سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور الذي يعتبر من بين أنجع اختبارات الاستقرارية، حيث سيتم تطبيق هذا الاختبار على النماذج الثلاثة باستخدام برنامج (EViews 10)، والذي يتميز بأنه يعطي النتائج وفقا لفترات تباطؤ مثالية، وذلك من أجل اختبار الفرضية العدمية والتي تنص على وجود جذر وحدي وبالتالي عدم استقرارية السلسلة ضد الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرار السلسلة.

3-اختبارات التكامل المشترك:

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، يتم البحث عن وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات من عدمه أو ما يعرف بالتكامل المشترك، والذي يستلزم استقرار السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، وكذلك وجود شعاع تكامل أو أكثر بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، والذي يتم الكشف عنها بواسطة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

4- دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات:

سوف نعتمد في دراستنا للعلاقة السببية بين متغيرات الدراسة على سببية غرانجر والتي تبحث عن وجود علاقة سببية مباشرة بين متغيرين خلال الأجل القصير، فبعد تحديد فترة الإبطاء نقوم بدراسة السببية بين كل متغيرين على حدا، ويتم تحديد السببية من عددها بناء على معنوية العلاقة، حيث نختبر الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين في الأجل القصير ضد الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين¹.

المطلب الثالث: تحليل النتائج

يتضح من خلال بيانات ونتائج القياس تبين تأثير أدوات السياسة النقدية (معدل الخصم، سعر الصرف، الكتلة النقدية) وكذا أدوات السياسة المالية (نتيجة الموازنة العامة، النفقات العامة) على نتيجة ميزان المدفوعات من فترة لأخرى حيث شهد الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة 1990-2018 مراحل متعددة انعكست على نتيجة ميزان المدفوعات. ففي فترة التسعينات وبالنظر إلى الوضعية الاقتصادية الحرجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري من خلال الالتزام ببرامج الإصلاح الهيكلية واعتمادها على تقليل الإنفاق العام وكذا تخفيض قيمة الدينار الجزائري للعودة إلى وضعية التوازن، حيث تحقق ذلك في النصف الثاني من التسعينات أين سجل الميزان المدفوعات الجزائري أول فائض له في سنة 1997 كما تميزت هاته المرحلة بسياسة نقدية انكماشية (تراجع الكتلة النقدية M2 للحد من ارتفاع معدلات التضخم وكذا عمليات التمويل بالعجز). مع مطلع الألفية الجديدة والانتعاش الذي شهدته أسعار النفط، عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي الداخلية والخارجية تحسنا ملحوظا صاحبه إعلان برامج تنموية وطنية انطلقت مع برامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث اعتمدت هاته البرامج على تفعيل الطلب الكلي الجزائري من خلال رفع مستويات التوظيف، تحسين دخل الفرد..... إلخ وهذا بتشجيع الإنتاج الوطني وزيادة الطلب عليه أي تحسين مستويات العرض الكلي. إلا أن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم قدرته على تلبية مستويات الطلب الكلي المتنامي زاد من حجم الواردات الوطنية حيث نمت بمعدلات قياسية إلا أن هذا لم يتسبب في ظهور عجوزات على مستوى ميزان المدفوعات بسبب الارتفاع الهائل في أسعار النفط حتى سنة 2014.

ان المتبع لعلاقة نتيجة ميزان المدفوعات بالأدوات النقدية والمالية خلال هاته المرحلة يلاحظ مدى الاستقرار في أسعار الصرف وكذا أسعار الخصم صاحب ذلك زيادة هائلة في حجم الكتلة النقدية وكذا النفقات العامة كما ظهرت عجوزات متكررة في نتيجة الموازنة العامة بدءا من سنة 2009 وبالتالي فإن ثبات نتيجة ميزان المدفوعات رغم التغيرات الحاصلة في المتغيرات الخمس السابقة الذكر يبين محدودية تأثير هاته الأدوات خلال فترات الطفرة النفطية حيث يصبح المحدد الأساسي لنتيجة ميزان المدفوعات هو أسعار النفط. نتيجة انهيار أسعار النفط في منتصف 2014 وبقاء حجم الواردات ثابتا إلى حد ما ظهرت عجوزات حادة ومنتالية في ميزان المدفوعات الجزائري، الأمر الذي أدى بالسلطات النقدية إلى الإسراع في استخدام أهم أدوات السياسة النقدية ممثلة في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الدولية القابلة للتحويل حيث سعت السلطات النقدية إلى زيادة حجم الصادرات الجزائرية غير النفطية إلى الأسواق الدولية وكذا تخفيض حجم الواردات من خلال زيادة القدرات التنافسية للسلع الوطنية المنافسة للواردات إضافة إلى فرض

¹ كرم بوروشة، مرجع سابق، ص ص 221، 222.

الفصل الثاني: فعالية استخدام أدوات السياسة النقدية و المالية في تصحيح اختلال م.م الجزائري

قيود جمركية كمية والعودة إلى تراخيص الاستيراد حيث بدا جليا التراجع الهائل في قيمة الدينار مقابل العملات الأخرى وهو ما أثر سلبا على طلب السلع والخدمات الأجنبية وكذا المنتجات النصف مصنعة للشركات الوطنية وانعكس ذلك بوضوح على نتيجة ميزان المدفوعات حيث عرف العجز تراجعا مع نهاية 2016.

لم تكتف السلطات الجزائرية بالاعتماد على تخفيض سعر صرف الدينار كآلية لمواجهة عجز ميزان المدفوعات بل سعت إلى تقليص حجم النقد المعروض (M2) من خلال الدخول في سياسة نقدية انكماشية جديدة تهدف من خلالها إلى ترشيد أنفاقها العام والحد من هدر المال العام، كما يلاحظ ذلك التزامن للعجوزات المتكررة للموازنة العامة وكذا ميزان المدفوعات وهو ما يؤكد حالة العجز المزدوج التي تعيشها الاقتصاديات الربعية والاقتصاد الجزائري أحدها.

إن ضعف مرونة الأجهزة الإنتاجية الوطنية في الدول النامية ومحدودية أسواقها وعدم كفاءة أسواقها المالية يحد من تأثير الأدوات الكلاسيكية أو التقليدية للسياستين النقدية و المالية في التأثير على توازناتها الداخلية والخارجية وهو عكس ما يحدث في الدول المتقدمة.

خاتمة الفصل

إن السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر و ترافقتها مع المخططات الاقتصادية و برامج لم يبق لها مثيل في تاريخ الجزائر هو الأمر الذي جعل اقتصاد الجزائر في وقت قياسي يصبح الأعلى نموا بين اقتصاديات دول المنطقة ، فهذه البرامج تهدف لتدارك التأخير في جميع القطاعات ، و الهدف من هذا التوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني هو تحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات مع تهيئة المؤسسات الوطنية و إعداد النظام المالي و الجهاز المصرفي حتى يكون مستعد لحوض هذه التجربة .

هناك رغبة بادية من وراء هذه البرامج لتحسين صورة الجزائر داخليا و خارجيا و جعلها أكثر جاذبية ، خاصة الصورة التي رافقتها زمن العشرية السوداء ، و كذا الرغبة الحقيقية بالإقلاع بالاقتصاد الوطني و نمو قوي و مستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية و البيئية .

من الاستقلال إلى اليوم الجزائر قطعت أشواطاً لا مجال للمقارنة بينها ، و في ظل العلاقات و السياسة المنتهجة للجزائر ، ستكون بلا شك رائدة لمكانتها في إفريقيا و مركزها الإستراتيجي ووزنها في الكتلة الأوربية ، فغن لم نقل أنها ستكون الأولى إفريقيا فإنها ستكون الأولى في علاقاتها مع الكتلة الأوربية و العالم الخارجي ، خاصة بظهور سوق جديد سوق الطاقة البديلة للطاقة الأحفورية و هكذا فالجزائر تملك الموردين معا.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

لقد استهدفت هذه الدراسة، الوقوف على الجوانب التي تؤثر السياسة النقدية والمالية على ميزان المدفوعات الجزائري، وكذا الإجراءات والوسائل التي تتخذ في البرامج المدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي يراد منها معالجة الخلل في ميزان المدفوعات كالمقارنة النقدية والمقارنة الكينزية والمقارنة التي تتركز على معالجة الاختلال انطلاقاً من رؤية معينة للمرونات، وأشرنا أن الجزائر تعتمد وبالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية على مقاربتنا الامتصاص والمعالجة النقدية لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، ومن أجل ذلك استعرضنا لمحة عامة عن النظام النقدي والمصرفي الجزائري وموقع السياسة النقدية ضمن البرامج المطبقة وكذا وضعية ميزان المدفوعات وسياسات الإصلاح الاقتصادي، وأخيراً السياسة النقدية على ميزان المدفوعات.

إن محاولة تحقيق أهداف المربع السحري معاً في وقت واحد صعب جداً، وذلك لكون العلاقات بين متغيرات المربع تناقضية، فمثلاً العمل على تقليص التضخم يدفع إلى زيادة البطالة، والعمل على تقليص عجز ميزان المدفوعات من شأنه أن يؤثر في حجم النمو الاقتصادي، وعليه فإن اتباع سياسة اقتصادية معينة لن يؤدي إلى توازن الاقتصاد في مدى قصير (سنوات)، لكن ذلك يكون ممكناً في المدى الطويل جداً ويتقدم تضخمات اقتصادية كبيرة يكون أثرها الاجتماعي بالغ.

إجمالاً لا يمكن القول أن السياسة النقدية والمالية ومن خلال مختلف قنواتها، أنها كانتا فعالتان في تحقيق كل أهدافها، لأن تمكين السياسة النقدية والمالية من تحقيق هدف واحد من شأنه أن يزيد من فعاليتها، وهو هدف استقرار الأسعار، وبالتالي نستنتج أن فعالية كل من السياسة النقدية والمالية تنقلص كلما تعدت هدفها إلى تحقيق أهداف أخرى غير هدف التحكم في التضخم، وهذا خاصة إذا كانت تمر بمرحلة انتقالية.

وبالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري لإصلاح ميزان المدفوعات والتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى ميزان المدفوعات على حاله أو أسوأ مما كان، حيث تبقى كل المداخل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائماً هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس الأوضاع والقوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى أرض الوطن ويبقى الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري.

أفاق الدراسة:

- تأثير تقلبات أسعار الصرف على توازن ميزان المدفوعات الجزائري.
- تحليل ظاهرة العجز المزدوج بالاقتصاد الجزائري و تأثيراتها.
- تحليل العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الجزائري.
- مدى فعالية الآليات الحديثة للسياسات النقدية و المالية في ظل التحولات المالية الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع باللغة العربية.

➤ الكتب:

- (1) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
- (2) رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1992.
- (3) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد. وجهة نظر التقديين، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987.
- (4) جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- (5) حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002
- (6) خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي - البنوك التجارية - البنوك الإسلامية - السياسة النقدية - الأسواق المالية - الأزمة المالية، 2008.
- (7) خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016.
- (8) زغدود علي، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- (9) زين العابدين، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
- (10) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
- (11) سمير عقيتي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- (12) سمير فحري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوردي، عمان، 2011.
- (13) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحابي الحقوقية، بيروت، 2009.
- (14) السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011.
- (15) السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي الحضراوي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار فاروس العلمية للنشر، الإسكندرية، 2017.
- (16) صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في ظل اقتصاد المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- (17) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2005.
- (18) صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، النسخة العربية، الطبعة السادسة، واشنطن، 2009.
- (19) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- (20) عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- (21) عقيل جاسم، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، ط 2، 1999.
- (22) محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- (23) محمد حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- (24) محمد حلمي الطواي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- (25) محمد راتول، الاقتصاد الدولي- مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

- (26) محمد شاطر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- (27) محمود عدنان مكية، الفائدة موقعها بين التشريع والشريعة وتأثيرها في الحياة الاقتصادية ، دراسة مقارنة منشورات الحلبي، لبنان، 2002.
- (28) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير، عمان، 2006.
- (29) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المهمل اللبناني، لبنان، 2000.
- الرسائل والأطروحات:
- (30) بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة 2018-2019.
- (31) درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر 2005 – 2006.
- الملتقيات والمجلات:
- (32) بقيق ليلي أسهمان، بورقة سنوسي، دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة - حالة الجزائر- مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، جانفي 2016.
- (33) حسين كامل فهمي ، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجلة رقم 63، 2006.
- (34) علي ذهب، آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي ، مجلة البحوث والدراسات، العدد 24، جامعة حمه لخضر، الواد، جوان 2017.
- القوانين والمراسيم والقرارات
- (35) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 15 سبتمبر 2011.
- (36) الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية للفترة (1962 - 2001).
- (37) بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2016.
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:
- الكتب:
- 38) A.P. Thirlwall, *Balance-of-Payments Theory and the United Kingdom Experience, Secondediton, The Macmillan press LTD, London, 1982.*
- 39) Barbé Vanessa, *L'essentiel de l'Introduction au droit fiscal. 4^{ème} édition, Gualino, Paris, 2017.*
- 40) Brana Sophie, Cazals Michel, *La Monnaie, Dunod, Paris, 2014*
- 41) FransoisChouvel, *Finances publiques, 22^{ème} Edition, Gualino, Paris, 2019.*
- 42) FrédéricMishkin, *Monnaie, Banque et Marchés Financiers, 7ème edition, Edition, Pearson Education Londres, 2004, P799.*
- 43) Marc Raffinot, Baptiste Venet, *La Balance des paiements, Edition la Découverte, Paris 2003.*
- 44) Monique Béziade, *La Monnaie, Paris, Masson, 1979.*

➤ الملتيقيات والمجلات:

45) *Etude de IMOUGHELE Lawrence et ISMAILA Mohammed.*

Monetary Policy and Balance of Payments Stability in Nigeria, International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance, Vol. 2, No. 1, Human Resource Management Academic Research Society, Pakistan, Januaruy 2015.

46) *Etude de Hossein Ostadi, BahramTae.*

The impact of monetary ans fiscal policies on balance of payments in order to fulfill the objectives of the Fifth Development Plan, Journal of Scientific Research and Development, Volume 2, Special Issue 2, 2015, Available online at www.jsrad.org.

➤ القوانين والمراسيم والقرارات:

- *Bulletin statistiques trimestriel N°1, Septembre 2007.*
- *Bulletin statistiques trimestriel N°13, Mai 2011.*
- *Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2012.*
- *Bulletin statistiques trimestriel N°37, Mars 2017.*
- *Bulletinstatistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série, juin 2012.*

➤ مواقع الأنترنت:

- www.politics-dz.com